الجمعية الجغرافية المصرية

المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة العربية السعودية

" دراسة نقدية "

الدكتورة/ نزهه يقظان الجابري

أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا - جامعة أم القرى

سلسلة بحوث جغرافية

العدد السابع والثلاثون - 2011

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
الملخص.	**1**
المقدمة.	**2**
أهداف الدراسة.	**3**
أولاً : الإطار النظري والدراسات السابقة.	**4**
1) مفهوم الإقليم. 2) تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية 3) معايير تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية. 4) الدراسات السابقة.	**4** **6** **13** **17**
ثانياً : الخريطة الإدارية للمملكة العربية السعودية.	**18**
ثالثاً : الامتداد المساحي للمراكز الإدارية.	**25**
رابعاً : الوزن السكاني والعمراني للمناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية.	**30**
خامساً : تقييم التقسيمات الإدارية والتخطيطية بالمملكة العربية السعودية.	**38**
سادساً : معايير تخطيط الخدمات بالمملكة العربية السعودية.	**55**
الخاتمة.	**69**
الملاحق.	**71**
المراجع.	**75**

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	صفحة
1.	المناطق الإدارية والمحافظات التابعة لها.	23
2.	المحافظات والمراكز الفرعية بمناطق المملكة الإدارية.	24
3.	مساحة الأراضي الزراعية وأطوال الطرق بمناطق المملكة الإدارية.	27
4.	أعداد السكان والمساحة في المناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية.	32
5.	عدد السكان والمساحة وعدد المحافظات والمراكز الفرعية بالمناطق الإدارية.	34
6.	معامل بيرسون للعلاقة بين عدد المحافظات ومساحة وعدد سكان المناطق الإدارية.	34
7.	الفئات الحجمية للمدن السعودية بالمناطق الإدارية 1425هـ – 2004م.	36
8.	معدل التركز السكاني لأكبر مدينتين في كل منطقة إدارية 1425هـ – 2004م.	37
9.	معامل سبيرمان للعلاقة بين توزيع السكان والمتغيرات التنموية بالمملكة.	39
10.	التوزيع النسبي للسكان المشتغلون حسب المنطقة الإدارية وأقسام المهن الرئيسية لعام (2004م) 15سنة فأكثر.	40
11.	مقياس جيبس – مارتن للتنوع لإجمالي القوى العاملة بالمملكة.	41
12.	معامل التنوع الصافي لإجمالي القوى العاملة بالمملكة.	42
13.	المحافظات المجزاة مكانيا.	47

14.	الأقاليم الإدارية التخطيطية المقترحة.	51
15.	المعدلات التخطيطية للمسجد المحلي والمسجد الجامع ومصلى العيد.	56
16.	المعدلات التخطيطية للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية (بنين وبنات).	56
17.	المعدلات التخطيطية لمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات العامة والتخصصية.	59
18.	المعدلات التخطيطية لمراكز الشرطة المحلية والرئيسية ومراكز الدفاع المدني.	59
19.	المعدلات التخطيطية للخدمات التجارية.	60
20.	المعدلات التخطيطية للخدمات الترفيهية.	61

فهرس الأشـكال

م	عنوان الشكل	صفحة
1.	نموذج تحليلي لتطور نظام الإدارة المحلية بالمملكة العربية السعودية.	20
2.	المناطق الإدارية (الوحدات التخطيطية) بالمملكة العربية السعودية.	22
3.	المحافظات والمراكز الفرعية بمناطق المملكة الإدارية.	26
4.	مساحة الأراضي الزراعية وشبكة الطرق بمناطق المملكة الإدارية.	29
5.	الهرم السكاني للمملكة العربية السعودية 1428هـ 2007م.	30
6.	منحنى لورنز لتوزيع السكان في المملكة العربية السعودية.	33
7.	المحافظات المجزأة مكانيا.	48
8.	المناطق التخطيطية المقترحة بالمملكة العربية السعودية.	50
9.	المعدلات التخطيطية للخدمات الدينية 2005م.	57
10.	المعدلات التخطيطية للخدمات التعليمية 2005م.	62
11.	المعدلات التخطيطية للخدمات الطبية 2005م.	63

الملخص

نفذت المملكة العربية السعودية على مدى الأربعين سنة الماضية عدداً من خطط التنمية لتقليل التفاوت الإقليمي في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق المملكة الإدارية. إلا أن زيادة الحجم السكاني للمدن الكبرى وتوالي الهجرات الداخلية من المدن المتوسطة والصغيرة وتفريغ الأرياف تعد مؤشرا لضرورة إيجاد آلية للتخطيط الإقليمي للعمل على إعادة توزيع السكان وتخصيص جهود التنمية واستغلال الموارد على مستوى الأقاليم فتقل الفوارق بينها تدريجيا حتى نصل لمرحلة يصبح النمو الاقتصادي الاجتماعي ذاتيا والفروق بين المناطق في مستوى لا يعوق التنمية المستدامة.

وتسعى هذه الدراسة إلى محاولة رسم صورة جديدة للأقاليم التخطيطية بالمملكة العربية السعودية من خلال اقتراح أقاليم تخطيطية يعكس كل إقليم منها خصوصية الشخصية الجغرافية للمناطق الإدارية المرتبطة بقواسم مشتركة (طبيعية، سكانية، اقتصادية .....) ومن ثم إعادة النظر في المعايير التخطيطية للخدمات الموجهة لكل إقليم منها وصياغتها لتصبح أكثر مواءمة للوضع المحلي الخاص به، وبالتالي ترسم الخطط التنموية الإقليمية للدولة بما يتوافق مع شخصية كل إقليم تخطيطي واحتياجاته المحلية.

ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي من خلال استخدام المراجع والكتب العلمية والتقارير الحكومية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي الكمي حيث تم تطبيق عدد من الطرق الكمية لرصد التباين الإقليمي بين المناطق الإدارية.

وتكمن أهمية دراسة تقسيم الدولة لأقاليم تخطيطية في المساعدة على تحقيق التوازن بين الأقاليم مما ينعكس على رفاهية وتطور الدولة ويوجه الانتباه للأقاليم الأقل حظا من التنمية ومن ثم إعادة النظر في المعايير التخطيطية للخدمات الموجهة لها وصياغتها لتصبح أكثر مواءمة للوضع المحلي الخاص بكل إقليم.

وتأمل الباحثة أن تتوصل الدراسة إلى نتائج علمية تسهم في تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة خصوصا مع حداثة التجربة التنموية للمملكة العربية السعودية.

المقدمة :

نفذت المملكة العربية السعودية عدداً من خطط التنمية الخمسية على مدار الأربعين سنة الماضية محققة بعض أهدافها دون تحقيق البعض الآخر. ومن الأهداف التي لم يثبت نجاح تحقيقها كليا تقليل التفاوت الإقليمي في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق المملكة الإدارية. وتعد مشكلة زيادة الحجم السكاني في المدن الكبرى وتوالي الهجرات الداخلية من المدن المتوسطة والصغيرة وتفريغ الأرياف دليلا على عدم وجود آلية جيدة للتخطيط الإقليمي لإعادة توزيع السكان وتخصيص جهود التنمية واستغلال الموارد على مستوى الأقاليم فتقل الفوارق بينها تدريجيا حتى نصل لمرحلة يكون فيها النمو الاقتصادي الاجتماعي ذاتيا والفروق بين المناطق في مستوى لا يعوق التنمية المستدامة.

وتكمن أهمية دراسة تقسيم الدولة لأقاليم تخطيطية[1] في كونها النواة الأولى لتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة في الدولة حيث يعكس تحديد الأقاليم التخطيطية بصورة متناسقة متوازنة ومتكاملة قوة الدولة التي تزداد مع تعدد وتنوع أقاليمها، وبذلك يساعد التخطيط على تحقيق التوازن بين الأقاليم مما ينعكس على رفاهية وتطور الدولة ويوجه الانتباه للأقاليم الأقل حظا من التنمية ومن ثم إعادة النظر في المعايير التخطيطية للخدمات الموجهة لها وصياغتها لتصبح أكثر مواءمة للوضع المحلي الخاص بكل إقليم.

---

(1) يعدّ نبي الله يوسف عليه السلام هو أول من أَصَل عملية التخطيط حينما فسر حلم الملك فوضع لأمته ثلاث خطط سباعية مستدامة قوله تعالى: (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (٤٩) سورة يوسف.

والمملكة العربية السعودية شأنها شأن العديد من الدول تواجه قضايا التفاوت الإقليمي وتسعى جاهدة لمعالجتها وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة. وهنا تأتي ضرورة تفعيل دراسات التنمية خصوصا مع حداثة التجربة السعودية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى محاولة رسم صورة جديدة للأقاليم التخطيطية بالمملكة العربية السعودية، واقتراح أقاليم تخطيطية يعكس كل إقليم منها خصوصية الشخصية الجغرافية لعدد من المناطق الإدارية المرتبطة بقواسم مشتركة (طبيعية، سكانية، اقتصادية .....) وبالتالي يتم رسم الخطط التنموية الإقليمية للدولة بما يتوافق مع شخصية كل إقليم تخطيطي وخصوصيته. أي إعادة النظر في المعايير التخطيطية الحالية للخدمات وصياغتها لتصبح أكثر مواءمة للوضع المحلي الخاص بكل إقليم تخطيطي على حدة بما يعكس الخصوصية المحلية للمناطق الإدارية التي تشملها.

ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية :

- هل التقسيمات الإدارية الحالية للمملكة العربية السعودية تؤدي وظيفتها وتلبي احتياجات التخطيط للتنمية في المرحلة الحالية والمستقبلية ؟ وهل تخدم هذه التقسيمات المعايير التخطيطية الموضوعة من قبل الدولة للاستفادة من الخدمات المقدمة ؟
- هل تعد المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة قابلة للتطبيق بنجاح على جميع المناطق التخطيطية أم تحتاج للتعديل لتكون أكثر مرونة بما يتلاءم مع الشخصية الجغرافية المحلية لكل منطقة ؟

لقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي من خلال استخدام المراجع والكتب العلمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تطبيق عدد من الطرق الكمية لرصد التباين الإقليمي بين المناطق الإدارية لعدد من المؤشرات سيتم تفصيلها لاحقا، إضافة لتطبيق الدراسة بعض المقاييس المكانية مثل مؤشر جيبس مارتن للتنوع، ومعامل التنوع الصافي للكشف عن التباين الجغرافي بين المناطق الإدارية.

أولاً : الإطار النظري والدراسات السابقة :

1) مفهوم الإقليم :

الإقليم هو منطقة تتميز بطابع خاص من التفاعل بين الإنسان والبيئة، لقد عبر العلماء العرب عن هذه الفكرة منذ القدم حيث تناول ابن خلدون في مقدمته التقسيم الإقليمي للأرض على أساس مناخي صرف. ثم تلاه المقدسي الذي قسم العالم الإسلامي إلى أقاليم متدرجة طبيعيا وبشرياً (خير، 2000م، ص ص 21-22). ثم توالت محاولات الباحثين لتعريف الإقليم واختلفت هذه التعريفات تبعاً لاختلاف وجهة نظر الباحثين فهناك الجغرافي والاقتصادي والمخطط ومسئولو الإدارة المحلية، ومنها تعريف لينمان : الإقليم هو الجزء الجغرافي المميز بصفات اقتصادية واجتماعية تجعله مختلفاً عن الأجزاء الأخرى في المنطقة، بينما يرى رينر Renner أن الأقاليم هي كيانات أصيلة حيث يعبر عن كل إقليم منها على التمايز الطبيعي والثقافي بالنسبة لجيرانه من الأقاليم، في حين يتجه ديكنسون Dickenson اتجاها مغايراً في تعريفه للإقليم حيث يرى أن كل إقليم له خصائصه الفريدة التي تسهم في توضيح ملامح التربة والمناخ والزراعات والإنسان (علام وآخرون، 1995م، ص 19).

وتمثل الإقليمية نظرية سياسية كاملة لأنها توزع الأثقال والقوى البشرية داخل الأجزاء المختلفة للدولة الواحدة، ومن ثم فهي تمثل الجانب الجغرافي للعلم السياسي أو الجانب السياسي للعلم الجغرافي لأنها فلسفة المكان السياسية،حيث أصبحت العدالة الإقليمية Regional Equity هدفا للجغرافية التطبيقية تحققه عن طريق التخطيط الإقليمي. والإقليمية كموضوع في الجغرافيا تعني مبادئ الجغرافيا السياسية الداخلية أو ما يسمى بالجغرافية الإدارية (عبد العال، 1997م، ص ص 23-24).

ويعد الفرنسي فيدال دي لابلاش أول من حمل لواء الاتجاه الإقليمي الجغرافي في بداية القرن الماضي، ثم تلاه البريطاني فوست وتلتها ألمانيا وأخيرا أمريكا التي تبلور فيها الاتجاه الإقليمي خلال نصف القرن الماضي (بحيري، 1994م ص ص 26-28).

ثم توالت الدراسات الجغرافية وتعددت آراء الباحثين، بيد أنها اتفقت على أن الإقليم هو الوحدة الجغرافية المتجانسة التي لها من الخصائص ما يجعلها مميزة عن الوحدات الجغرافية الأخرى (الشريعي، 2004م، ص 46).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تعقد أمور الحياة ضمن التطور الحضاري المعاصر يمكن أن يحقق من خلال مفهوم الأقاليم والإقليمية وتطبيقاتها، إذ سيصبح بالإمكان تطوير ممارسات التخطيط الإقليمي والمحلي (التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والخدمية) باعتماد الأقاليم كوحدة مكانية توفر البيانات والمعلومات الضرورية مما سيزيد من كفاءة كل إقليم حيث سيكون حيز الإقليم المجال الحيوي الذي تتحد فيه العلاقات المكانية والبشرية لتخلق تجانسا يشكل التخطيط معالمه النهائية ليصب بالنتيجة مع بقية الأقاليم مكونه الدولة ككل (الاشعب، 1989م، ص 21). ومع تطور الدراسات الإقليمية ميز الجغرافيون بين أكثر من نوع للأقاليم منها:

- **الإقليم المتجانس** Homogeneous Region يشمل منطقة متجانسة من سطح الأرض بصفة أو مجموعة صفات تجعلها تختلف عن المناطق الأخرى.
- **الإقليم التخطيطي** Planning Region مساحة من الأرض تطبق عليها خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة. فهو يشكل وحدة ديناميكية تتغير خصائصها وحدودها من خطة لأخرى، وقد يكون الإقليم متجانسا أو وظيفياً. ويمكن تصنيف الأقاليم التخطيطية إلى نوعين :
  - **أقاليم التخطيط الإدارية** Regionalism : حيث توظف الوحدات الإدارية في الدولة كأقاليم تخطيطية.
  - **أقاليم التخطيط المستدامة** Regionalization : هي أقاليم يتم استخدامها تحقيقاً لأغراض التنمية والتخطيط الإقليمي وفق أسس ومعايير محددة (الجار الله، 2000م، ص ص 39-40).

2) تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية :

يستمد التخطيط الإقليمي جذوره من نظريات المواقع التقليدية كنظرية الأماكن المركزية لكريستالر ونظرية فون ثونن لاستخدامات الأرض الزراعية ونظرية فيبر للمواقع الصناعية، إلا انه اخذ على هذه النظريات تعاملها مع المستوطنات كنقاط مستقلة، وبالتالي كان التخطيط الإقليمي يتم على نطاق جزئي غير شمولي محلي غير إقليمي، ومن ثم جاءت نظرية التنظيم المكاني Spatial organization theory لتعالج ذلك من خلال استناد التخطيط إلى نظام إقليمي متكامل ومترابط العناصر، ثم تعرضت النظرية للانتقاد فظهرت نظرية النمو الإقليمي Regional growth theory لتؤكد على العلاقات الديناميكية التي تشد وحدة النظام الإقليمي وتربط بين عناصره (خير، 2000، ص 228).

ويهدف التخطيط الإقليمي الوصول إلى تفاعل عضوي وتكامل حيوي يسوده التكامل الإقليمي بين أجزاء الدولة وأقاليمها، وهذا بلا شك لا يعني التنميط المطلق Standardization فكل إقليم يسعى لتحقيق قدر من التجانس الحيوي إلا أن ذلك يجب أن يظل محصورا داخل إطار الامكانات الجغرافية الإقليمية الكامنة ولا يتعارض معها، إنما يحاول أن يوائم بين مثالية التجانس وواقع الاختلاف، بين الوحدة والتنوع، وهذا هو مبدأ الإقليمية الذي أصبح أساس العدالة التوزيعية. فالتخطيط هو أساس الوحدة، وبذلك يصبح التخطيط عملية إعادة توجيه Re-orientation لكل إقليم من الأقاليم، وإعادة التوزيع Re-distribution في كل منها ومن ثم إعادة التنظيم الداخلي Re-organization .

إن تحقيق التكامل بين أقاليم الدولة لن يأتي من التجانس إنما من الاختلاف والتخصص، ولكن أي تخصص؟ وكيف تتوزع الأنشطة الاقتصادية والخدمية بين الأقاليم المختلفة ؟ هناك مجموعة مبادئ وضوابط تحكم هذا التوزيع بعضها يدعو للتخصص وبعضها يدعو للتعميم والنتيجة النهائية ستأتي من تفاعل هذه العوامل مجتمعة (خير، 2000، ص 202).

التقسيم إلى أقاليم Regionalization هو تجزئة وتقسيم الحيز المتاح للدولة أو مساحة الدولة إلى عدة أجزاء أو أقاليم. ويعد الفرنسي فيدال دي لابلاش أول من اقترح تقسيم فرنسا إلى خمسة عشر إقليما حددت على أساس الطبوغرافيا وأوجه النشاط البشري والاقتصادي على أن تكون لكل إقليم عاصمته، ثم تلاه البريطاني فوست الذي أشار إلى ضرورة تقسيم بريطانيا إلى أقاليم مؤكدا أهمية المدن الكبرى كعواصم إقليمية. وتلتها ألمانيا التي أعلنت عام 1935م تقسيم البلاد إلى 23 إقليماً تخطيطياً يشكل كل إقليم وحدة اقتصادية متجانسة متكاملة. أما أمريكا فقد تبلور فيها الاتجاه الإقليمي خلال نصف القرن الماضي حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية المناطق الإحصائية SMSA مناطق تخطيطية للمخططين المحليين نظرا لكون هذه المناطق الإحصائية توفر البيانات الكمية

الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتركيب استعمالات الأراضي لفترات متتالية (Peter, 1970, p. 180).

وربما اختلفت أبعاد التجربة في بعض الأقطار العربية عن ذلك ففي العراق حددت الأقاليم التخطيطية في ضوء معايير راعت البعد المكاني للمتغيرات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والمشكلات المكانية مما نتج عنه تقسيم العراق إلى خمس أقاليم تخطيطية متكاملة وظيفياً وطبيعياً واجتماعياً واقتصادياً لضمان ديناميكية التنمية في الدولة (الاشعب ،1989م، ص ص 219–220).

وفي مصر فتتمثل في الدراسة الشاملة التي قدمها معهد التخطيط القومي لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ابتداء من صدور قانون سنة1971م الذي اقترح إنشاء وحدات إقليمية تضم عدد من المحافظات وقد عرضت الدراسة لأولى محاولات التقسيم التي طبقت عام 1974م ثم اعتمد تقسيما آخر عام 1977م قسم الدولة إلى ثمانية أقاليم تخطيطية مازال يطبق حتى الآن، إلا أن الدراسة اقترحت إعادة التقسيم بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المعاصرة (معهد التخطيط القومي، 2003م، ص ص 198–235).

وترى الباحثة أن عملية التقسيم إلى أقاليم تهدف إلى رسم الحدود الداخلية للمملكة العربية السعودية للقيام بوظائف الإدارة الحكومية التقليدية بشكل أفضل، وزيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان تأثيرها. ولتحقيق ذلك فهناك عوامل هامة لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقسيم الدولة إلى أقاليم هي:

- **مساحة الدولة** : تختلف الدول في مساحتها الكلية من دول ذات مساحات شاسعة إلى دول ذات مساحات صغيرة، وتبعا لذلك تتباين عملية التقسيم إلى أقاليم حسب مساحة الدولة. حيث يرتبط عدد الأقاليم بالمساحة الإجمالية للدولة وبالتالي مساحة كل إقليم. فالمساحة المخصصة لكل إقليم لابد أن تعكس متغيرات اقتصادية واجتماعية أساسية في عملية التنمية (حجم الموارد

الاقتصادية المتاحة، عدد السكان، عاداتهم الاجتماعية، قوة العمل، درجة التعليم والثقافة) فحجم الإقليم لابد أن يكون مناسباً فلا يكون صغير المساحة فتكون طاقته الاستيعابية للتنمية ضئيلة، ولا يكون ذا مساحة كبيرة فتصعب السيطرة على جهود الإنماء الجارية به مما يؤدي لإهدار الموارد والاستثمارات. كذلك لابد من مراعاة أن يكون عدد الأقاليم التي يتم تقسيم الحيز الوطني إليها مناسباً فلا يقل العدد عن أربعة أقاليم كمتوسط عام لتسهيل أسلوب التخطيط، ولا يزيد العدد عن عشرة أقاليم فتصعب إدارة التنمية المكانية بشكل جيد. وتعد المملكة العربية السعودية من الدول كبيرة الحجم إذ تحظى بالعديد من المزايا الإستراتيجية المرتبطة بالمساحات الكبيرة حيث تنوع ثرواتها الطبيعية وتباين التأثيرات المناخية على أراضيها، كما تسمح المساحة الكبيرة بانتشار السكان والصناعات داخلها في مناطق متعددة، إضافة لشكلها الخارجي المندمج الذي أتاح لها أفضل الفرص لتحقيق الترابط بين أجزائها المختلفة وحفظ الأمن وسرعة الدفاع عن أراضيها. إلا أن تقسيمها إلى ثلاث عشرة منطقة إدارية يتم التعامل مع كل منها كوحدة تخطيطية مستقلة يعتبر تجزئة للوحدات الإقليمية وعدم مراعاة للبعد المكاني للمتغيرات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والمشكلات المكانية، خصوصا مع التفاوت الحجمي الكبير بين مساحات المناطق الإدارية.

- **حجم السكان** : يعدّ حجم السكان من العوامل التي لابد أن تؤخذ بالاعتبار عند تقسيم الدولة لأقاليم تخطيطية، فلا بد من مراعاة اعتبارات الحجم والنوعية ودرجة التمركز عند تقسيم الدولة إلى أقاليم، بحيث لا يكون هناك إقليم خال من السكان أو ذو نسبة نوعية منخفضة مما يؤثر على جهود التنمية فيه. فلا بد من مراعاة وجود حجم سكاني مناسب كما ونوعا وكثافة سكانية متوازنة بجميع أقاليم الدولة. لقد تضاعف عدد السكان بالمملكة العربية السعودية اثنا عشرة مره خلال الستين عاما، حيث تجاوز عددهم 27 مليون عام 2010م في حين لم يتجاوز تقديرهم عام 1950م مليونين وربع نسمة (مصلحة الإحصاءات العامة

والشريف، 2009م، ص 83). أدى تباين الظروف الطبيعية للمملكة العربية السعودية إلى تباين التوزيع الجغرافي للسكان في البلاد فهناك المحور الغربي الذي يشمل مدن مكة وجدة والطائف والمدينة المنورة وجيزان والذي يضم قرابة 77% من سكان الحضر في المنطقتين الغربية والجنوبية الغربية، و60% من السكان الريفيين في المملكة، إضافة إلى 46% من غير السعوديين في البلاد، ويأتي هذا التركز السكاني الكبير على هذا المحور بسبب الأهمية الصناعية والتجارية لمدينة جده والدينية لمكة المكرمة والمدينة المنورة ثم الأهمية السياحية لمدينة الطائف والزراعية للمنطقة الجنوبية الغربية. وهناك محور آخر للتركز السكاني في وسط المملكة يشمل مدينة الرياض وما حولها من مدن صغيرة وقرى في الخرج والافلاج ومنطقتي القصيم وحائل حيث يتركز بمدينة الرياض فقط قرابة 65.2% من السكان الحضر في المنطقة الوسطى و 63.9% من غير السعوديين المتواجدين في المنطقة، ويمكن تبرير ذلك التركز بالأهمية السياسية والاقتصادية والإدارية لمدينة الرياض والأهمية الزراعية لمنطقتي القصيم وحائل. وهناك أيضا التركز السكاني قرب مناطق إنتاج البترول في منطقة الدمام الحضرية والإحساء حيث يتركز في منطقة الدمام 42% من سكان الحضر بالمنطقة الشرقية وتزيد النسبة إلى 60% عند إضافة مدينة القطيف بالإحساء. وبالمقابل تأتي المنطقة الشمالية ذات الإمكانات الطبيعية المحدودة حيث تمتد الصحاري وتسود حرفة الرعي التي لا تتطلب أعداد كبيرة من العاملين لذا فان المنطقة لا يقطنها سوى 6.4% من سكان الحضر بالمملكة و 6.4% من سكان الأرياف في حين يتركز بها 44% من إجمالي سكان البوادي بالمملكة (مشخص، 1998م، ص ص 101–103).

- **النواحي الطبيعية** : قد تتباين الظواهر الطبيعية بين أجزاء الدولة الواحدة من جبال وسهول وأنهار وأودية، إضافة لتوفر موارد طبيعية كالغابات أو الخامات المعدنية وكذلك الظروف المناخية من حرارة ورطوبة ورياح وأمطار ..... مما ينعكس تأثيره على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لشكل الإقليم. وتمتلك

المملكة العربية السعودية إمكانات تؤهل لوجود الأقاليم التجارية والسياحية (المنطقة الغربية) والصناعية (المنطقة الشرقية) والزراعية والسياحية (الجنوبية الغربية) والإدارية والسياسية (المنطقة الوسطى).

- **الهيكل الاجتماعي** : يتباين الهيكل الاجتماعي للدولة الواحدة (القبيلة، الأسرة، العلاقات العرقية، القيم، المعتقدات، العادات، التقاليد، التعليم، الثقافة، درجة التحضر، القومية) وانعكاس ذلك على النظام السياسي، نوع الحكم، شكل الحكومة، الإدارة، درجة المركزية ودرجة التقدم والتخلف الاجتماعي من عادات وتقاليد وعقائد ودرجة التعليم ومستوى الثقافة، مما يؤثر على درجة التجانس الاجتماعي بين أقاليم الدولة المختلفة وهذا يؤثر بدوره على تقسيم الدولة إلى أقاليم مختلفة. وتنتشر على خريطة المملكة أعداد كبيرة من القبائل انصهرت جميعا في بوتقة الوطن الواحد والهوية الوطنية الواحدة وانتمت جميعها لتاريخ واضح صنعوه بأيديهم ودماءهم تربطهم وحدة العقيدة والثقافة واللغة.
- **الهيكل الاقتصادي** : تتباين الهياكل الاقتصادية المكانية (اقتصاد الدولة) من حيث تنويع الأنشطة أو تخصصها فهناك دول أحادية الاقتصاد (تعتمد على منتج أساسي واحد أو قطاع اقتصادي واحد) وأخرى ذات اقتصاد متنوع (يضم مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية والمنتجات المتنوعة زراعة، صناعة، سياحة، معلومات ...) وهذا بالتأكيد يعكس أثره على تقسيم الدولة إلى أقاليم، حيث يأخذ التقسيم ذلك في الاعتبار فلا يكون إقليم متخصص وآخر متنوع، بل لابد أن يحقق التقسيم درجة من التنوع في الاقتصاد الإقليمي.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هناك الكثير من المشاكل تواجه المخطط في مراحل التنمية المختلفة، وكثيرا ما يساعد التعرف على هذه المشاكل وتشخيصها على اعتماد أسلوب أمثل للتقسيم إلى أقاليم، ومن هذه المشاكل : **مشاكل التحضر الزائد في المدن الكبرى وبعض المناطق والأقاليم بالمملكة العربية السعودية**

حيث زادت مساحة بعض المدن الكبرى بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة فعلى سبيل المثال تضاعفت مساحة مدينة مكة قرابة تسع مرات خلال الفترة من 1971–2007م[1] وكذلك الحال بالنسبة لمدينة جده التي تضاعفت مساحتها قرابة 500 مره في الفترة بين عامي 1949–2001م[2]. لقد نتج عن التضخم السريع لأحجام المدن العديد من المشاكل التي تعاني منها هذه المدن وساكنوها منها: الازدحام، والتلوث البيئي، تدهور البيئة العمرانية، نقص الخدمات، مشكلات الإسكان، الأحياء العشوائية، وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها. وهناك أيضا **مشاكل البطالة والعمالة والهجرة من الأقاليم وإليها**. حيث تتباين المناطق في قدرتها على جذب المهاجرين من داخل المملكة وخارجها وغالبا ما يتوقف ذلك على ظروف المنطقة ومراحل التنمية التي مرت بها. وعموما فقد ارتفعت أعداد السكان غير السعوديين بالمملكة إلى 8.4 مليون نسمة (31%) عام 2010م مقابل 6.1 مليون (27%) عام 2004م. وبالمقابل فقد بلغ معدل البطالة للسكان السعوديين 5.4% لعام 2010م مقابل 9.8% لعام 2008م (موقع مصلحة الإحصاءات العامة، 2010م). و**أيضا مشكلة استغلال وتنمية الموارد الطبيعية المعروفة بالإقليم** إن معظم مدن المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية نشأت أساسا بمواقع آبار البترول بهدف استخراجه مثل الظهران والخبر وأبقيق ورأس تنوره، وكذلك مدن المنطقة الشمالية التي نشأت كتجمعات

---

(1) بتصرف عن خرائط النمو العمراني لمدينة مكة المكرمة.

(2) بتصرف عن مكتب البيئة، (1422هـ)، مشروع المخطط العام لمحافظة جدة، الجزء الثاني، ص 69.

سكنية لصيانة محطات ضخ البترول التي بدأت تعمل عام 1951م على امتداد خط التابلاين الممتد من القيصومة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية إلى ميناء صيدا على الساحل اللبناني مثل عرعر وطريف ورفحاء، والتي تعتبر حينها مدنا جديدة لم يكن عدد سكانها يزيد عن بضع مئات، ثم نمت حتى وصل

عدد سكان عرعر عاصمة الحدود الشمالية إلى 108 ألف نسمة عام 1992م، حيث جذبت النشاطات المتزايدة أعداد كبيرة من العاملين إلى مواقع المحطات ونشطت التجارة ووفرت الدولة الإدارة والأمن والخدمات، والطرق مما أنعش المنطقة حتى بعد توقف خط أنابيب البترول في نهاية السبعينيات نتيجة القلاقل السياسية في لبنان (الهذلول والسيد،2001م، ص 7).

3) معايير تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية :

الإقليم التخطيطي ليس مستوى من مستويات الحكم المحلي أو الإدارة المحلية فهو ذو طبيعة تخطيطية بحته وذو حدود مرنة يمكن تغييرها من فترة لأخرى من فترات التخطيط. كما أن حدوده قد تتطابق وقد لا تتطابق مع حدود الإقليم الإداري، وقد تتغير حدوده حسب تغير مراحل التنمية، فمن الممكن إخراج قرية أو مدينة من إقليم تخطيطي لتضمّ لآخر تتناسب ظروفها مع مرحلة التنمية التي يمر بها. ويمكن إجمال المعايير المستخدمة في تقسيم الحيز الوطني للدولة إلى أقاليم تخطيطية في النقاط التالية :

- **وحدة المهام التخطيطية** : يشكل كل إقليم تخطيطي وحدة مهام تخطيطية متكاملة فهيئة التخطيط بالإقليم لها حق اتخاذ قرارات تخطيطية ملزمة تطبق على جميع أجزاء الإقليم. إضافة لضرورة توفير الهيئة لنظام متكامل للمعلومات الإقليمية عن الإقليم ووحداته المكانية الأصغر كماً ونوعاً. كما ترتبط هيئة التخطيط بالإقليم بمستوى التخطيط المركزي الوطني (الأعلى) والمستويات الأدنى الداخلية بالإقليم، كما ترتبط الهيئة بالأقاليم الأخرى (نفس المستوى) تحقيقاً للتكامل الإقليمي.
- **وحدة الطبيعة الجغرافية للإقليم مع مراعاة الحجم** : عند تقسيم الحيز الوطني لابد من مراعاة تجانس الإقليم من ناحية السطح والمناخ والعناصر الجغرافية الطبيعية الأخرى. أيضا من المهم مراعاة حجم الإقليم المناسب

للتخطيط عند إجراء التقسيم، فلا يكون الإقليم كبيراً بحيث يصعب تغطيته بالتنمية، ولا صغيراً فيصعب تنفيذ المشاريع التنموية المخططة.

- **وحدة التركيب الاجتماعي** : لابد أن يراعي التقسيم الجيد توافر درجة كبيرة من التجانس الاجتماعي بين سكان الإقليم، وبالتالي يحقق قدراً من الفهم المشترك لأهداف التنمية والولاء للإقليم، ومن ثم المشاركة الفعالة لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعود على الجميع بمستوى معيشة أفضل.
- **التكامل الاقتصادي** : يتطلب التقسيم لأقاليم بهدف التنمية وجود درجة من التكامل الاقتصادي بين الوحدات المكونة للإقليم، فتكون هناك علاقات ترابط اقتصادي تجارية أو إنتاجية أو من ناحية عنصر العمل تشكل وحدة اقتصادية للإقليم، وتعتبر أساساً لتخطيط فرص التنمية الجديدة التي يمكن على ضوئها بدء جهود الإنماء، لتتشكل علاقات اقتصادية بين أجزاء الإقليم. وهذا بلا شك يعطي فرصة للتكامل الاقتصادي ويقلل الفوارق الاقتصادية بين أقاليم الدولة كلها. ولا شك أن تباين الظروف الطبيعية في مناطق المملكة العربية السعودية يمكن أن يوجد قدرا من التخصص الجغرافي لهذه المناطق مما يهيئ فرصا اكبر للتكامل الاقتصادي بها.
- **وجود ميزة نسبية للإقليم** : من المستحسن أن يتميز كل إقليم بميزة نسبية معينة، والمزايا النسبية عديدة منها: **ميزة نسبية موقعيه** أي تمتع الإقليم بموقع ينفرد به عن الأقاليم الأخرى، ككونه ملتقى شبكة مواصلات إقليمية أو دولية تجعله نقطة من نقاط إعادة النقل أو سوقا لمنتجات بعض الأقاليم المجاورة كمنطقة الرياض. أو قد تكون الميزة في الإقليم مكانته الدينية كمنطقة مكة المكرمة، أو ميزة في وجود مصدر للمادة الخام فتزيد أهميته كإقليم صناعي أو تعديني كالمنطقة الشرقية، بل قد يحظى الإقليم بوجود

ميناء بحري. أيضاً قد ترجع الميزة النسبية للإقليم لأسباب تاريخية أو آثار قديمة تضفي على المكان أهمية سياحية كمنطقة المدينة المنورة.

- **ميزة توافر عرض وفير من العمالة الماهرة** حيث يساعد توفر عنصر العمل بكفاءة ومهارة على جذب مشروعات إنتاجية، وبالتالي تعظيم فرص التنمية الجديدة. فمناطق مكة المكرمة، الشرقية والرياض تستقطب أعداد كبيرة من غير السعوديين الذين قدموا للعمل بالمملكة حتى شكلوا 48% من إجمالي سكان مدينة جده و 43% من إجمالي سكان مدينة مكة المكرمة و40%، 36%، 35% من إجمالي سكان مدن الخبر والدمام والرياض على التوالي بينما تقل النسبة إلى 0.04% في محافظتي الريث في جازان و 0.06% في محافظة ثار في نجران حسب تعداد 2004م (الزهراني، 2007م، ص 38).
- **ميزة توافر البنية الأساسية** تشكل البنية الأساسية (محطات القوى الكهربائية والمياه) وركائز التنمية المستقبلية التي تجذب مشروعات التنمية وترفع معدلات النمو الإقليمي. إن توافر المزايا النسبية بالإقليم التخطيطي تعمل كقوى جذب لجعل موقع الإقليم ذا أولوية في تركيز الاستثمارات مما يعود بالنفع على الإقليم والدولة. وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة في العالم تنفذ مشاريع تحليه المياه المالحة، إذ نجحت وزارة المياه والكهرباء والمؤسسة العامة لتحليه المياه المالحة في تصميم وتنفيذ المشاريع والبرامج اللازمة لتوفير المياه والكهرباء بشكل يلبي احتياجات المواطن السعودي. ومعلوم أن السعودية تستهلك ما يقارب 2.5 مليار متر مكعب من المياه، 1.1 مليار متر مكعب مصدرها محطات النحلية الواقعة على الساحلين الشرقي والغربي وتضم المملكة العربية السعودية 30 محطة لإعذاب مياه البحر على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي وقد أنفقت حكومة المملكة على مشاريع

المؤسسة العامة لتحليه المياه حتى نهاية العام المالي 1428-1429هـ أكثر من 65 مليار ﷼ وقد تم مؤخرا اعتماد إنشاء محطتين جديدتين في كل من ينبع ورأس الزور بتكلفة تصل إلى 40 مليار ﷼ (الشرق الأوسط، 2010م، ص 1).

- **وجود قاعدة إنتاجية** : أي وجود حد أدنى من نشاط إنتاجي يمكن أن يترتب عليه آثار انتشارية تولد أنشطة جديدة مكملة لدفع عملية التنمية في الإقليم.كوجود البترول بالمنطقة الشرقية، وتوفر الإمكانات السياحية بالمناطق الجنوبية الغربية واستغلال الموارد المعدنية في المنطقة الشمالية.
- **تنوع الهيكل الاقتصادي الإقليمي** : **أي** وجود مجموعة من الأنشطة الإنتاجية تتكاثف معاً لتوليد دخل الإقليم. وكلما زادت درجة التنوع زادت قدرة الإقليم على تحمل مشاكل التنمية التي تحدث لأي فرع من فروع الإنتاج، وكلما قلت درجة التنوع وزادت درجة التخصص فقد يشكل ذلك عقبة للتنمية في سنوات الكساد أو انهيار التنمية في هذا القطاع، مما يؤثر سلباً على سكان الإقليم.
- **وجود مشكلة تنموية ملحة بالإقليم** : عند إجراء عمليات التقسيم لابد من تحديد الأقاليم التي تعاني من مشاكل تنموية ملحة لإعطائها أولوية عند اختيار الأقاليم للتنمية. كالمنطقة الشمالية التي تعاني من انخفاض الكثافة السكانية ومحدودية تنوع الأنشطة المحلية للسكان بالمنطقة واقتصارها على النشاط الرعوي، ويمكن أن يؤدي استثمار الموارد المعدنية بالمنطقة إلى إنعاش اقتصاديات المنطقة لتشكل محور جذب سكاني في شمال المملكة.
- **الطاقة الاستيعابية للإقليم** : عند إجراء التقسيم غالبا ما يتطلب الأمر التركيز في مراحل التنمية الأولى على الأقاليم ذات الطاقة الاستيعابية الكبرى، أي استيعابها كمية كبيرة من الاستثمارات للتعبير عن جهود التنمية الجديدة. وتتمثل الطاقة الاستيعابية في وفرة متغير من متغيرات التنمية يمكن استغلاله لتنمية

الإقليم مثل وجود مادة خام أساسية كالبترول أو مورد ماء أو فائض عمالة كبير أو طاقة الإقليم على قبول عدد كبير من السكان والعمالة للاستقرار فيه للعمل والإقامة.

4) الدراسات السابقة :

تعددت **الدراسات** التي عالجت أدبيات الموضوع وتنوعت اهتماماتها حيث اهتم الباحثون بقضايا التنمية الإقليمية بالمملكة خصوصا في القسم الثاني من السبعينات الميلادية بعد بدء تنفيذ خطط التنمية في البلاد. ومن هذه الدراسات دراسة فدعق (1987م) عن التحديات التي تواجه سياسة مراكز النمو بالمملكة، ودراسة الخليفة وفرسبي (1989م) عن ظاهرة المركز – الهوامش في المملكة، وقد أكدت الدراسة على الأثر الإيجابي لسكان المراكز على الأنشطة الإدارية والخدمية، بينما يكون التأثير سلبيا لسكان الأطراف. ومن ناحية أخرى ناقش الهذلول وعبد الرحمن (1997م) دور المدن المتوسطة والصغيرة في التنمية الإقليمية، وتلاه عبد الرحمن والمريخي والخضيري (1998م) حيث قدموا اقتراحاً لإستراتيجية عمرانية شاملة تهدف تحقيق التنمية الشاملة من خلال تخفيف حدة التباين الإقليمي والاستفادة من مزايا المراكز الحضرية الكبرى. ومن جانب آخر جاءت دراسة الجار الله والضيوفي (1998م) حول تحليل التباين الإقليمي وتصنيف أقاليم المملكة حسب إمكاناتها الاقتصادية والخدمية. وجاء كل من بيرش والقحطاني والربدي (1998م) ليعالجوا التباين الإقليمي بين أقاليم المملكة بالنسبة للخدمات التعليمية والصحية مع التطبيق على نماذج إقليمية.

وفي المقابل عالج عدد من الدارسين الموضوع من منظور آخر يتعلق بنظام المناطق ودوره في التخطيط الحضري. فقد درس الشيحة والحريقي (2002م) دور المناطق ومجالس المناطق في زيادة فاعلية عمل الأمانات والبلديات خاصة في عملية التخطيط الحضري والإقليمي. وقد أكدت الدراسة على ضرورة تفعيل دور

مجالس المناطق في إعداد وتنفيذ الخطط الحضرية والإقليمية، وأوصت بتشكيل لجنة تخطيطية دائمة لتقديم المشورة والاقتراحات لمجلس المنطقة ودراسة الخطط المقترحة للبلديات (الشيحة والحريقي، 2002م، ص ص 1-12). وتلاها دراسة أجراها معهد التخطيط القومي في مصر (2003م) هدفت إلى تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية بناء على معايير تتناسب مع الأوضاع الراهنة. ثم جاءت دراسة المبارك (2004م) التي ألقت الضوء على الأحداث التي أدت إلى تحّول مجتمع المملكة العربية السعودية من مجتمع قبلي التنظيم إلى مجتمع أصبحت صناعة القرارات فيه تتخذ من قبل حكومة مركزية تعتمد على بيروقراطية مترامية الأطراف (المبارك، 2004م، ص ص 1-114).

وتأتي هذه الدراسة لتعالج الموضوع من منظور آخر بتعلق بمدى نجاح نظام تقسيم المناطق الإدارية التخطيطية الحالية في تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة في الدولة وفعاليتها في معالجة قضايا التفاوت الإقليمي، مما سيوجه الانتباه للأقاليم الأقل حظا من التنمية ومن ثم إعادة النظر في المعايير التخطيطية للخدمات الموجهة لها وصياغتها لتصبح أكثر مواءمة للوضع المحلي الخاص بكل إقليم.

ثانياً : الخريطة الإدارية للمملكة العربية السعودية :

مرت الإدارة المحلية بالمملكة العربية السعودية بعدة مراحل شكلتها عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية. قبل توحيد البلاد كانت المملكة مقسمة إلى إمارات صغيرة متناحرة وكان سكان الجزيرة العربية يعيشون حالة عدم الاستقرار وعدم الأمن، وشظف العيش حتى جاء الملك عبد العزيز الذي رسم حدود السياسة العامة للدولة مع إعطاء أمراء المناطق صلاحيات شبه كاملة لإدارة شئون مناطقهم اليومية. وفي عام 1926م (1345هـ) صدرت التعليمات الأساسية التي تنظم أسلوب الحكم في الحجاز (إنشاء المجالس العمومية البلدية ومجلس الشورى في مكة المكرمة) بينما ظلت باقي المناطق تدار على نفس النمط التقليدي.ثم صدر نظام مجلس الوكلاء عام 1927م

(1346هـ) وتلاه صدور نظام أمانة العاصمة والبلديات الذي حدد دور بلديات المدن في الحفاظ على الصحة العامة والرقابة والتجميل. كانت التنظيمات الإدارية قاصرة على الحجاز حتى صدر نظام الأمراء والمجالس الإدارية عام1940م (1359م) الذي قسم المملكة إلى تسع مناطق يدير كل منها أمير برتبة وزير[1]. لقد أعطى هذا النظام المجالس برئاسة الأمراء صلاحيات تمارس كل المهمات ذات الطابع المركزي والمحلي على مستوى المنطقة التي توجد فيها. لقد بلغت المجالس الإدارية التي تكونت فعلا وبقيت قائمة حتى1952م (1372هـ) سبعة عشر مجلساً تتوزع في المدن التالية: مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، الطائف، رابغ، ينبع، الليث، بيشة، القريات، تبوك، الوجه، العلا، أبها، جيزان، ظباء، القنفذة. ويعتبر هذا التوجه نوعاً من اللامركزية بالقدر الذي يقترب من أسلوب الإدارة المحلية. ويعتبر عام 1958م (1377هـ) نقطة تحول في التاريخ الإداري السعودي (شكل 1) حيث أنشئ مجلس الوزراء ، وترتب على ذلك تقلص الاستقلالية الإدارية للوحدات المحلية وأصبح لزاما الرجوع في كل صغيرة وكبيرة للوزارة لأخذ الموافقة.

وفي عام 1963م (1383هـ) صدر نظام المقاطعات الذي يعكس اللامركزية في الإدارة حيث وضع تقسيماً أعطى للسلطة في الأقاليم استقلالاً أكبر، ولكن هذا النظام لم يطبق ولم تصدر لائحته التنفيذية. ثم تغيرت الظروف الاقتصادية مع منتصف التسعينات الميلادية حيث الطفرة النفطية وما ترتب عليها

---

(1) تشمل المناطق الإدارية التالية : إمارة الرياض، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية، المدينة المنورة، حائل، الحدود الشمالية، القصيم، عسير.

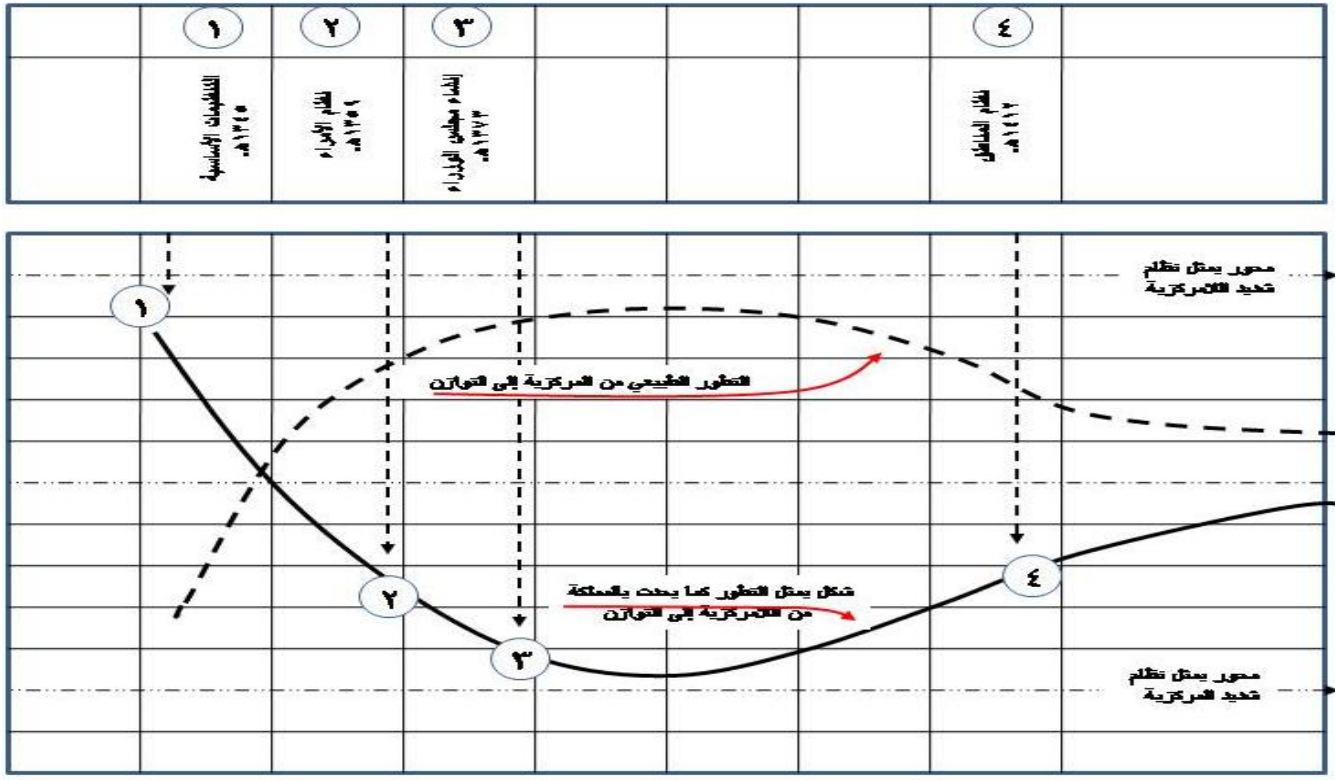

المصدر: الشيحة والحريقي، 2002م، ص 4.

شكل (1) : نموذج تحليلي لتطور نظام الإدارة المحلية بالمملكة العربية السعودية.

من تحسن كبير في محال الخدمات العامة (كماً ونوعاً)، مما استلزم إنشاء وزارة الشئون البلدية والقروية (1975م/1395هـ) التي أصدرت نظام البلديات والقرى (1978م/1397هـ) إضافة لإنشاء العديد من الأمانات والبلديات والمجمعات القروية والمديريات ومصالح المياه (الشيحة والحريقي، 2000م، ص ص 2–4 و بندقجي، 1977م، ص ص 371–388).

وبحلول عام1992م/1412هـ صدر نظام المناطق لرفع مستوى العمل الإداري والتنمية في كافة مناطق المملكة، والمحافظة على الأمن والنظام وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم في إطار الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية. ويقضي النظام تقسيم المملكة إلى ثلاث عشرة منطقة إدارية (شكل 2)، والمنطقة هي الوحدة الرئيسية للإدارة المحلية، وتتكون كل منطقة إدارياً من عدد من المحافظات فئة (أ) والمحافظات فئة (ب) ومراكز فئة (أ) ومراكز فئة (ب) (جدول 1) ويراعى في ذلك الاعتبارات السكانية والجغرافية والأمنية وظروف البيئة وطرق المواصلات، وترتبط المحافظات بأمير المنطقة ويتم تنظيمها بأمر ملكي بناء على توصية من وزير الداخلية، أما المراكز فيصدر بإنشائها وارتباطها قرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح من أمير المنطقة (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام المناطق،1992م، ص ص 7–8).

أما عن عدد المحافظات التابعة للمناطق الإدارية بالمملكة فالملاحظ تباين العدد من منطقة لأخرى (جدول 2) حيث تحظى منطقة الرياض بأكبر عدد من المحافظات، تليها منطقة جازان فمنطقتا مكة المكرمة وعسير، ثم منطقتا القصيم والمنطقة الشرقية، وكان نصيب الحدود الشمالية والجوف هو الأقل، وعلى مستوى أدق تقسم المحافظات إلى أقاليم فرعية (مراكز إدارية) يتم من خلالها تنفيذ الأهداف التنموية التخطيطية. ويبلغ عدد المراكز الإدارية الفرعية 1224 مركزا يتركز في منطقة الرياض منها 376 مركزا، يليها منطقة القصيم 151 مركزا ثم مناطق الشرقية ومكة المكرمة والمدينة المنورة وحائل وعسير والتي تراوح عدد المراكز فيها من 85–96 مركزا، فيما تراوح عدد المراكز من 19–64 في بقية المناطق الإدارية.

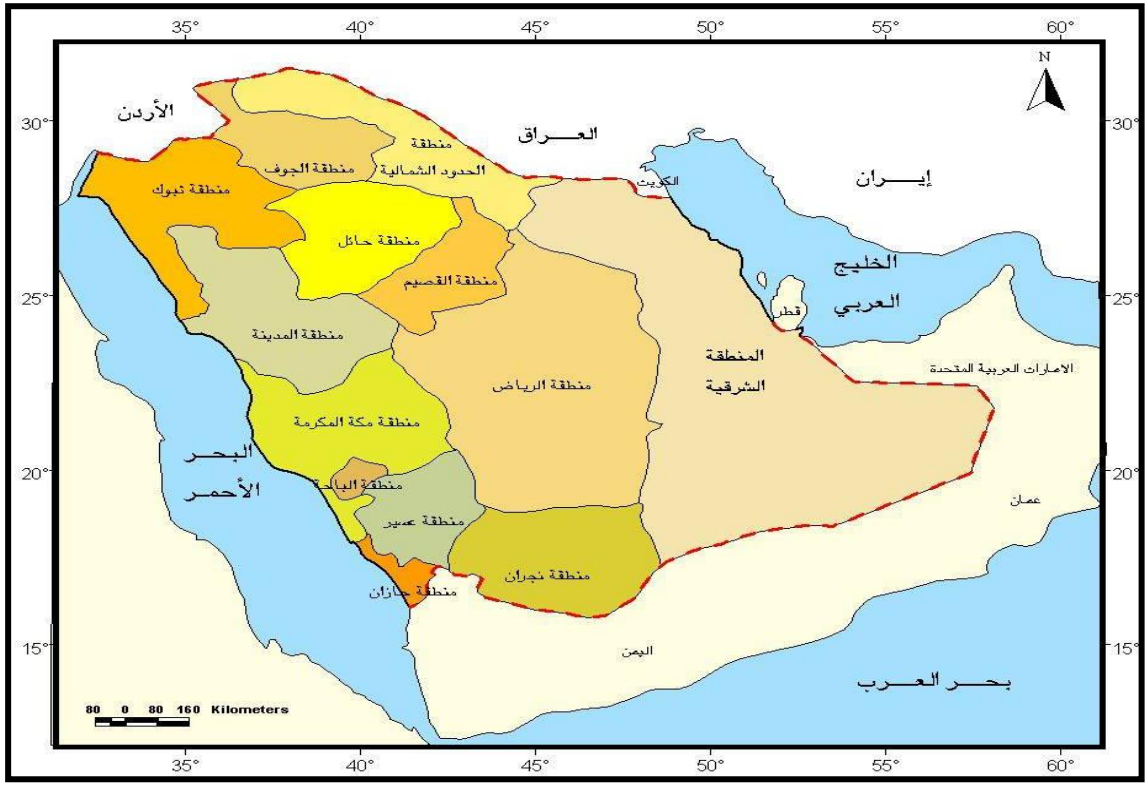

المصدر: الإدارة العامة للمساحة العسكرية، الرياض، 1421هـ.

شكل (2) : المناطق الإدارية (الوحدات التخطيطية) بالمملكة العربية السعودية.

جدول (1) : المناطق الإدارية والمحافظات التابعة لها.

اسم المنطقة	مقر الإمارة	المحافظات التابعة لها	
		محافظات فئة (أ)	محافظات فئة (ب)
الرياض	الرياض	الدرعية، الخرج، الدوادمي، المجمعة، القويعية، الزلفي، الأفلاج، وادي الدواسر، شقراء، حوطة بني تميم	عفيف، السليل، ضرما، المزاحمية، رماح، ثادق، حريملاء، الحريق، الغاط
مكة المكرمة	مكة المكرمة	جدة، الطائف، القنفذة، الليث، رابغ	الجموم، خليص، الكامل، الخرمة، رنية، تربة
المدينة المنورة	المدينة المنورة	ينبع، العلا	المهد، بدر، خيبر، الحناكية
القصيم	بريدة	عنيزة، الرس، المذنب، البكيرية	البدائع، الأسياح، النبهانية، الشماسية، عيون الجواء، رياض الخبراء
المنطقة الشرقية	الدمام	الإحساء، حفر الباطن، الجبيل، القطيف، الخبر	الخفجي، رأس تنورة، أبقيق، النعيرية، قرية العليا
عسير	أبها	خميس مشيط، بيشة، النماص، محايل	سراة عبيدة، تثليث، رجال المع، بالقرن، أحد رفيدة، ظهران الجنوب، المجاردة
حائل	حائل	بقعاء	الغزالة، الشنآن
تبوك	تبوك	الوجه، ضباء، تيماء	أملج، حقل
الباحة	الباحة	بلجرشي، المندق، المخواة	العقيق، قلوه، القرى
الحدود الشمالية	عرعر	رفحاء	طريف
الجوف	سكاكا	القريات	دومة الجندل
جازان	جازان	صبياء، أبو عريش، صامطة	الحرث، ضمد، الريث، ببش، فرسان، الدائر، أحد المسارحة، العيدابي، العارضة، القياس
نجران	نجران	شروره	حبونا، بدر الجنوب، يدمه، ثار، خباش، الخرخير

المصدر: وزارة الداخلية، 1415هـ.

جدول (2) : المحافظات والمراكز الفرعية بمناطق المملكة الإدارية.

مناطق المملكة	مقر الإمارة	عدد المراكز	عدد المحافظات	عدد مراكز المحافظات	إجمالي عدد المراكز
الرياض	الرياض	10	19	346	376
مكة المكرمة	مكة المكرمة	7	11	87	94
المدينة المنورة	المدينة المنورة	12	6	72	91
القصيم	بريدة	30	10	110	151
المنطقة الشرقية	الدمام	0	10	85	96
عسير	أبها	14	11	58	84
تبوك	تبوك	20	5	38	64
حائل	حائل	26	3	55	85
الحدود الشمالية	عرعر	8	2	8	19
جازان	جازان	6	13	26	46
نجران	نجران	5	7	39	52
الباحة	الباحة	1	6	29	37
الجوف	سكاك	13	2	12	29
الإجمالي	/	**152**	**105**	**965**	**1224**

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 1425هـ (2004م).

ومن خلال جميع ما ورد يتضح أن التقسيم الإداري للمملكة العربية السعودية ليس إلا انعكاس للظروف التاريخية التي مرت بها خلال تاريخها السابق، كما جاء استجابة للمؤثرات الجغرافية الطبيعية والبشرية. فارتفاع عدد المحافظات لبعض المناطق يرجع لكثرة عدد المستوطنات البشرية بها مما استدعى تجزئتها إداريا لضمان حسن سير وكفاءة التنظيم الإداري في هذه المناطق، وبنفس المنطق يمكن تفسير انخفاض عدد المحافظات في المناطق الأخرى.

ثالثاً : الامتداد المساحي للمراكز الإدارية :

تلجأ كثير من الدول لتقسيم الحيز المكاني المتاح لها إلى أقاليم. والتقسيم هو تجزئة الحيز الوطني للدولة إلى عدة أجزاء مكانية، وقد يكون التقسيم لأسباب إدارية (سياسية، اجتماعية، أمنية داخلية وخارجية) أو لأسباب تخطيطية تنموية. وتنقسم المملكة العربية السعودية إداريا إلى ثلاث عشرة منطقة إدارية ولكن إلى أي مدى تتساوى مساحات المناطق الإدارية ؟ والى أي مدى تتساوى الإمكانات التنموية للمناطق الإدارية سواء تعلق الأمر بمساحات الأراضي الزراعية[1] أم بأطوال شبكة الطرق البرية (جدول 3) التي تربط أجزاء المنطقة الإدارية ببعضها وتربطها ببقية مناطق المملكة.

بدراسة الإمكانات الزراعية بمناطق المملكة الإدارية يمكن القول: إن الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة تتوفر بكافة المناطق الإدارية، ولكن العائق الرئيسي للتوسع في التنمية الزراعية هو توفر المياه الجوفية غير المتجددة. وبمقارنة مساحة حيازات الأراضي الزراعية في المناطق الإدارية (شكل 4) نلاحظ تفوق منطقة الرياض على سائر المناطق، ويرجع ذلك لأهمية

---

(1) تم اختيار مساحة الأراضي الزراعية لمقارنتها بالمساحات الفعلية للمناطق نظرا لأهمية الزراعة وتأثيرها على توزيع العمران والسكان.

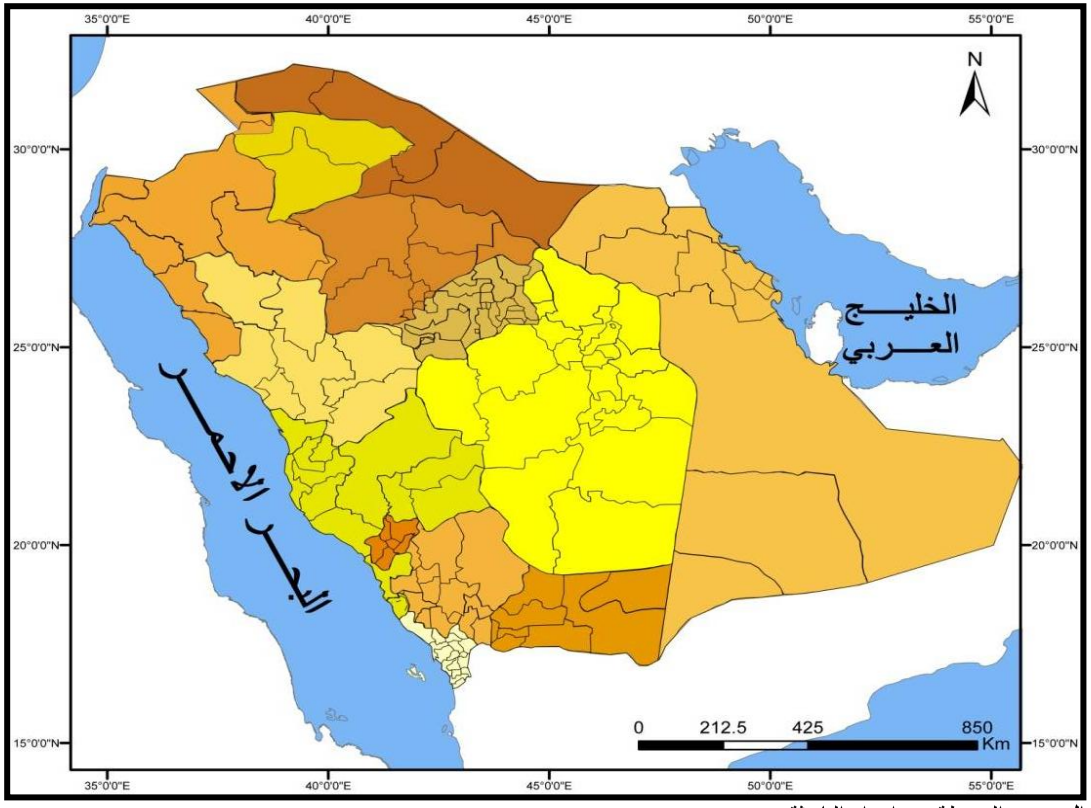

المصدر: الخريطة من إعداد الباحثة.

شكل (3) : المحافظات والمراكز الفرعية بمناطق المملكة الإدارية.

جدول (3) : مساحة الأراضي الزراعية وأطوال الطرق بمناطق المملكة الإدارية.

مناطق المملكة	المساحة ($كم^2$)	مساحة الأراضي الزراعية 2007م (كم2)	مصادر مياه الري	أطوال الطرق البرية (كم)
الرياض	398781.9	283.717	مخزون الوجيد، الوسيع والرياض، مخازن جوفية محدودة	11.040
مكة المكرمة	156151.2	42.077	مياه سطحية محدودة تتغير حسب نزول الأمطار، ومخازن جوفية محدودة	4.740
المدينة المنورة	162149	30.570	مخزون الساق، مياه سطحية، مخزون طميي	3.250
القصيم	79296.1	164.740	مخزون الساق، مخزون تبوك، مخازن جوفيه محدودة	4.276
المنطقة الشرقية	711363.3	67.994	مخزون الوسيع والرياض، مخزون أم رحمة الربيع – مشروع الري بالإحساء، مشاريع الري المستقبلية	5.081
عسير	80969.8	21.054	مياه سطحية محدودة تتغير حسب نزول الأمطار، مشروع سد بيشة	3.770
تبوك	111795.6	56.254	مخزون تبوك	2.062
حائل	123791.1	118.545	مخزون الساق	2.631
الحدود الشمالية	129440.2	151	مخزون الجوف، مخزون الوسيع والرياض	1.326
جازان	15810.4	113.558	مياه سطحية محدودة، سد وادي جازان	949
نجران	146387.4	11.430	مياه الأمطار، مخزون الوجيد، سد نجران	1.478
الباحة	13341.5	4.450	مياه سطحية محدودة تتغير حسب نزول الأمطار، مخازن مياه جوفية محدودة	1.162
الجوف	120722.5	150.308	مخزون تبوك، مخزون الجوف، مخزون الوسيع والرياض	1.175
الإجمالي	2.250.000	1.074.958	///	42.940

المصدر: بيانات الطرق من خطة التنمية الثامنة، ص 651. مصادر مياه الري : الإستراتيجية العمرانية الوطنية 1409هـ 1989م.

مساحة الأراضي الزراعية : الكتاب الإحصائي السنوي، العدد 21، 2008م/1429هـ :2

مدينة الرياض إداريا واقتصاديا على مستوى البلاد وثقلها السكاني مما أدى لتركز جزء كبير من شركات التنمية الزراعية بها إضافة لإمكانات التسويق الضخمة بها، ويليها منطقة القصيم ذات الإمكانات الزراعية البيئية المتميزة، ثم منطقة الجوف حيث يسود نمط الزراعة الحديثة في هذه المنطقة إضافة إلى وجودها في نطاق الأراضي التي تكثر بها المياه الجوفية العميقة، ويليها منطقة جازان ذات التربة الخصبة والمياه الوفيرة، ثم المناطق الشرقية، تبوك، مكة المكرمة، المدينة المنورة، عسير، فنجران والباحة. أما الطرق البرية فعلى الرغم من تغطية شبكة الطرق جميع مناطق المملكة إلا أن هناك تبايناً مكانياً في نصيب المناطق من الطرق، ويرجع ذلك لاختلاف التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية والسكان. وعموما تزداد كثافة شبكة الطرق في المملكة في ثلاثة قطاعات هي : القطاع الأوسط حيث تنطلق شبكة الطرق من مدينة الرياض في اتجاه القصيم وآخر باتجاه مكة المكرمة وثالث باتجاه الدمام. أما القطاع الغربي فيشمل مثلث الطرق الممتدة بين مكة المكرمة والطائف وجدة، ويمتد ذراع باتجاه المدينة المنورة. أما القطاع الشرقي فيشمل الشبكة الممتدة بين مدن الدمام والظهران والخبر (منطقة الدمام الحضرية) والجبيل، وترجع كثافة الطرق في هذه القطاعات الثلاثة لكونها تضم أهم التركزات السكانية والاقتصادية بالمملكة. فالقطاع الأوسط يضم مدينة الرياض بثقلها السكاني والإداري والاقتصادي، والقطاع الشرقي يضم مناطق إنتاج البترول والمناطق الصناعية بالجبيل والدمام، إضافة لمنطقة الإحساء الزراعية، وجميع هذه المراكز لها احتياجاتها النقلية. أما القطاع الغربي فيضم مدينة جدة أهم موانئ المملكة ومدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة المقدستين ومدينة الطائف ذات الأهمية السياحية، إضافة لمدينة ينبع الصناعية مما يعكس كثافة الاحتياجات النقلية لمستوطنات هذا القطاع.

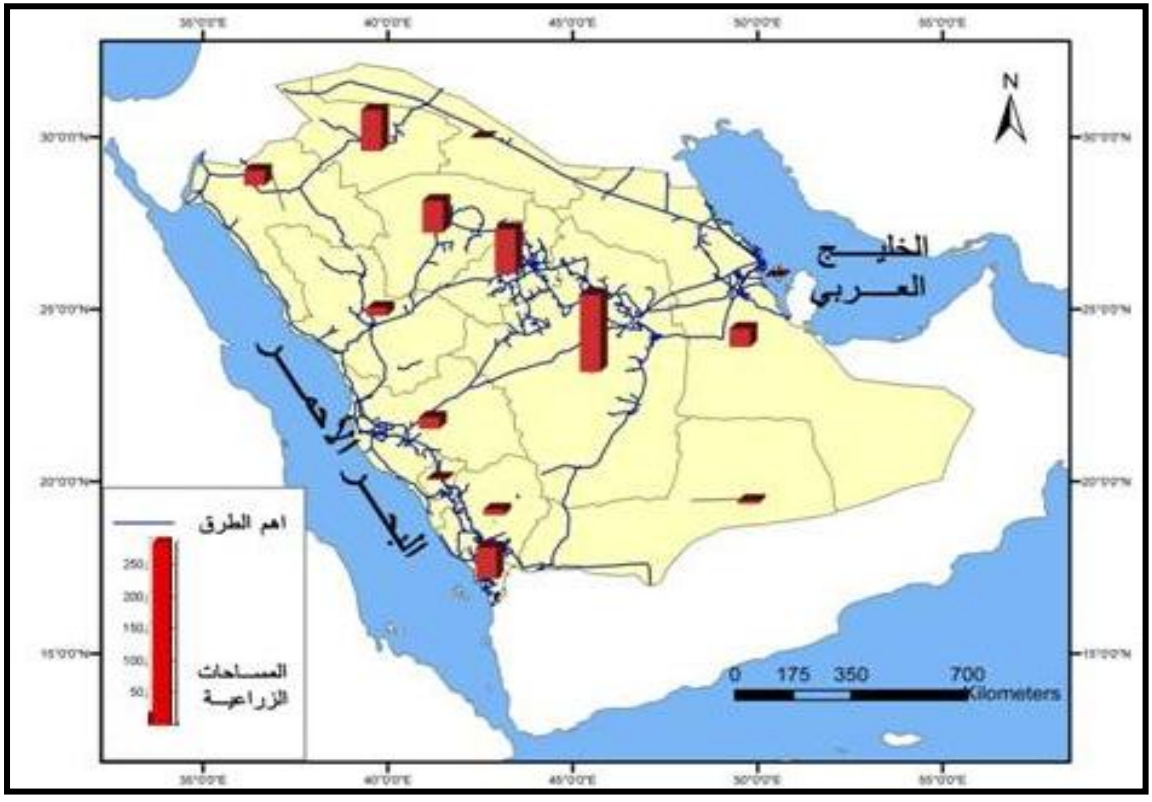

المصدر: الخريطة من إعداد الباحثة.

شكل (4) : مساحة الأراضي الزراعية وشبكة الطرق بمناطق المملكة الإدارية.

رابعاً : الوزن السكاني والعمراني للمناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية :

قدر عدد سكان المملكة العربية السعودية وفقاً لنتائج المسح الديموغرافي (2007م) بحوالي 23 مليون نسمة، مقابل 22 مليون نسمة عام (2004م) وذلك بزيادة نسبتها 5.74% (متوسط نمو سنوي قدره 2.3%). ويمتاز الهرم السكاني للمملكة بفتوته حيث إن أكثر من ثلث السكان (32.5%) لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة، وأكثر من نصفهم (64.7%) تتراوح أعمارهم من 15– 64 سنة، بينما لم تتجاوز نسبة من هم أكثر من 65 سنة عن 2.8% (شكل 5). مع زيادة عدد الذكور عن الإناث في فئة العمر من 15–64 ويرجع ذلك لزيادة عدد الوافدين من هذه الفئة العمرية القادمين للعمل للمملكة.

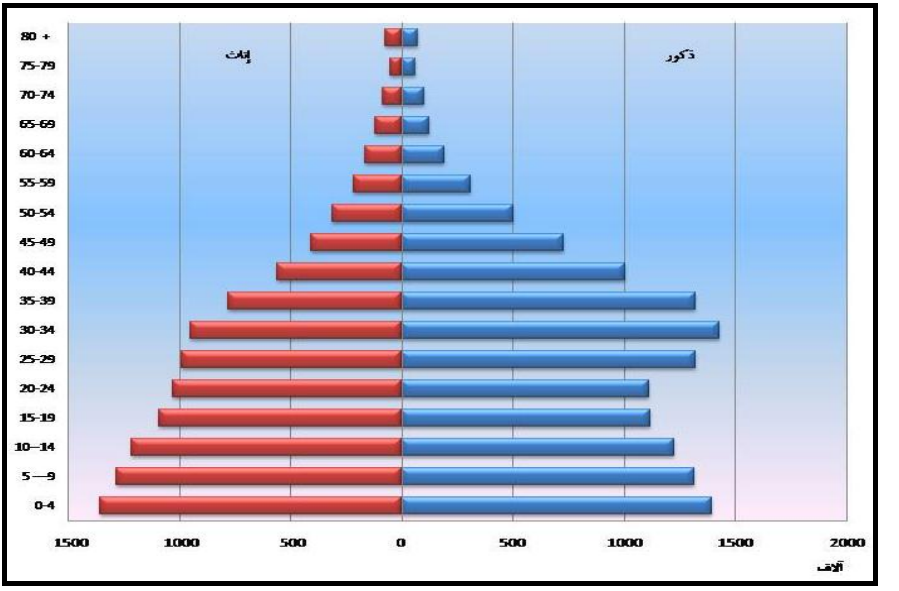

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استناداً على وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الخصائص السكانية للسكان في المملكة العربية السعودية من واقع نتائج البحث الديموغرافي 2007م، ص 62.

شكل (5) : الهرم السكاني للمملكة العربية السعودية 1428هـ 2007م.

ويتباين توزيع سكان المملكة جغرافيا على المناطق الإدارية، فهناك مناطق يزداد فيها تركز السكان بينما يقل التركز في مناطق أخرى (جدول 4). أي أن السكان غير موزعين توزيعاً متوازناً على المناطق الإدارية إذ يزداد تركزهم بمنطقتي مكة المكرمة والرياض قرابة نصف سكان المملكة (49.75%)، ويليهما المنطقة الشرقية (14.8%) ثم مناطق المدينة المنورة وجازان والقصيم، ويقل في مناطق أخرى حيث كانت منطقة الحدود الشمالية هي الأقل من حيث عدد السكان.

ويمكن دراسة العلاقة بين السكان والمساحة من خلال الكثافة الحسابية الخام، ويفيد استخدام الكثافة الحسابية للسكان (رغم عيوبه المعروفة) للمقارنة ولإظهار التباين الشديد في التوزيع الجغرافي للكثافة السكانية حسب المناطق. وبالرجوع لبيانات الجدول (4) نلاحظ تباين معدلات الكثافة السكانية بين مناطق المملكة، ويمكن تبرير ذلك بكبر مساحة بعض المناطق وامتدادها لمساحات شاسعة ذات أراضى جافة بعيدة عن مصادر المياه، مما أدى لتركز السكان في مناطق معينة توفرت فيها ظروف طبيعية وبشرية جاذبة للسكان. فمنطقة جازان سجلت أعلى كثافة سكانية 79 شخص/كم^2، يليها منطقة مكة المكرمة 39 شخص/كم^2، ثم مناطق الباحة، عسير، الرياض والقصيم حيث سجلت جميعها معدلات أعلى من المتوسط العام للمملكة (10.7 شخص/كم^2).

ولمعرفة تساوي أو عدم تساوي توزيع السكان بين مناطق المملكة فقد تم تطبيق منحنى لورنز شكل (6) فأظهر الشكل عدم توازن توزيع السكان في المملكة العربية السعودية، وابتعاد منحنى التوزيع الفعلي عن خط التوزيع المثالي. ويعزى ذلك إلى تركز السكان منطقتي مكة المكرمة والرياض، بينما ينخفض التركز في مناطق الجوف والحدود الشمالية في الشمال والباحة ونجران في الجنوب. وبالتدقيق في قيمة الفرق الأكبر لمنحنى لورنز 25.58 تدلل هذه النتيجة أن الاختلاف بين الأحجام النسبية للمساحات والسكان في الوحدات الإدارية للمملكة تبلغ 25.6%، أي أن السكان ينتشرون على 74.42% من المساحة الإجمالية في المملكة وأن 25.58% يظل غير مأهول بالسكان. وهذا يشير إلى وجود تركز سكاني في بعض مناطق المملكة، وتبعثر وتخلخل في مناطق أخرى.

جدول (٤) : أعداد السكان والمساحة في المناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية.

مناطق المملكة	السكان ٢٠٠٧م بالألف	%	المساحة*	%	الكثافة	السكان التراكمية %	المساحة التراكمية %	الفرق بين النسب التراكمية
الرياض	٥٨٣٥٦١٣	٢٤,٣٣	٣٩٨٧٨١,٩	١٧,٧٢	١٤,٦٣	٢٤,٣٣	١٧,٧٢	٦,٦١
مكة المكرمة	٦٠٩٧٠٧٧	٢٥,٤٢	١٥٦١٥١,٢	٦,٩٤	٣٩,٠٥	٤٩,٧٥	٢٤,٦٦	٢٥,٠٩
المدينة المنورة	١٦١٤٦٤٤	٦,٧٣	١٦٢١٤٩	٧,٢١	٩,٩٦	٥٦,٤٨	٣١,٨٧	٢٤,٦١
القصيم	١٠٧٧٠٦٨	٤,٤٩	٧٩٢٩٦,١	٣,٥٢	١٣,٥٨	٦٠,٩٧	٣٥,٣٩	٢٥,٥٨
المنطقة الشرقية	٣٥٤٥٦٤٤	١٤,٧٩	٧١١٣٦٣,٣	٣١,٦٢	٤,٩٨	٧٥,٧٦	٦٧,٠١	٨,٢٥
عسير	١٧٥٦٦٢٥	٧,٣٣	٨٠٩٦٩,٨	٣,٦٠	٢١,٦٩	٨٣,٠٩	٧٠,٦١	١٢,٤٨
تبوك	٧٣٥٦٨٢	٣,٠٧	١١١٧٩٥,٦	٤,٩٧	٦,٥٨	٨٦,١٦	٧٥,٥٨	١٠,٥٨
حائل	٥٥١٥٢٣	٢,٣٠	١٢٣٧٩١,١	٥,٥٠	٤,٤٦	٨٨,٤٦	٨١,٠٨	٧,٣٨
الحدود الشمالية	٢٩٤٨٩٦	١,٢٣	١٢٩٤٤٠,٢	٥,٧٥	٢,٢٨	٨٩,٦٩	٨٦,٨٣	٢,٨٦
جازان	١٢٥٣٠٨٩	٥,٢٣	١٥٨١٠,٤	٠,٧٠	٧٩,٢٦	٩٤,٩٢	٨٧,٥٣	٧,٣٩
نجران	٤٤٩١٨٦	١,٨٧	١٤٦٣٨٧,٤	٦,٥١	٣,٠٧	٩٦,٧٩	٩٤,٠٤	٢,٧٥
الباحة	٣٨٧٧١٧	١,٦٢	١٣٣٤١,٥	٠,٥٩	٢٩,٠٦	٩٨,٤١	٩٤,٦٣	٣,٧٨
الجوف	٣٨٢٠٧٠	١,٥٩	١٢٠٧٢٢,٥	٥,٣٧	٣,١٦	١٠٠	١٠٠	٠٠
الإجمالي	**٢٣٩٨٠٨٣٤**	**١٠٠**	**٢,٢٥٠,٠٠٠**	**١٠٠**	**١٠,٦٦**	/	/	/

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الخصائص السكانية للسكان في المملكة العربية السعودية من واقع نتائج البحث الديموغرافي ٢٠٠٧م، ص ٦١ .

* أطلس المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م، ص ٧٦.

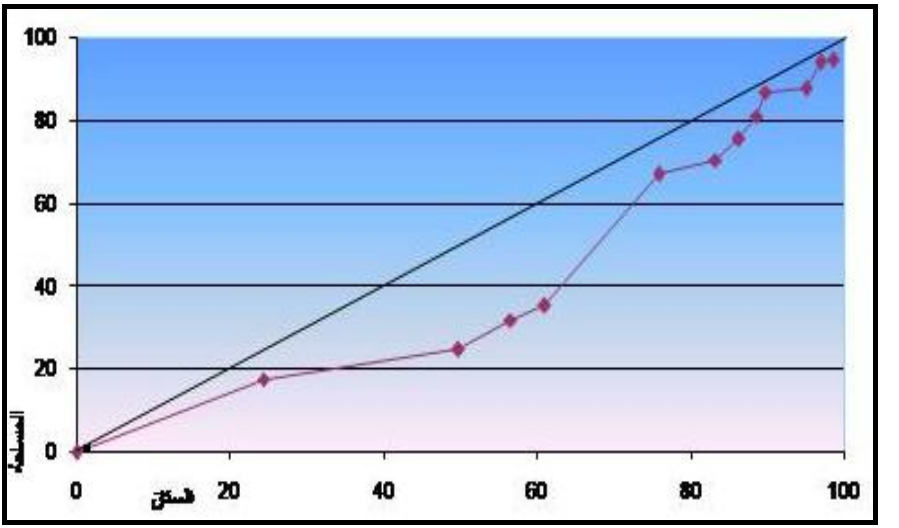

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استناداً على بيانات جدول (4).

شكل (6) : منحنى لورنز لتوزيع السكان في المملكة العربية السعودية.

ولكن ما مدى ملاءمة التقسيم الحالي للمحافظات والمراكز الفرعية مع عدد سكان ومساحة المناطق الإدارية ؟ جدول (5) وللإجابة عن هذا التساؤل فقد تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين مساحة مناطق المملكة وعدد المحافظات بكل منطقة عند مستوى معنوية 0.01 فأظهر التحليل وجود علاقة ارتباطيه قوية بين المتغيرين (0.7) جدول (6)، وبتكرار الأمر لدراسة العلاقة بين عدد السكان بالمناطق الإدارية وعدد المحافظات كانت النتيجة وجود علاقة ضعيفة لا تتجاوز 0.33 بين المتغيرين. والأمر معكوس عند دراسة العلاقة بين عدد المراكز الفرعية وعدد السكان والمساحة فقد أظهر التحليل وجود علاقة قوية 0.7 للسكان وضعيفة لا تتجاوز 0.4 للمساحة. وهذه النتائج تعكس تقسيم السلطات الإدارية مع زيادة المساحة والسكان لبعض المناطق الإدارية، إلا أن الأمر يحتاج إلى إعادة نظر بالنسبة لبعض المراكز الفرعية ذات المساحات الصغيرة أو المجزأة إلى أكثر من جزء.

جدول (5) : عدد السكان والمساحة وعدد المحافظات والمراكز الفرعية بالمناطق الإدارية.

مناطق المملكة	السكان 2007م بالألف	المساحة*	عدد المحافظات	إجمالي عدد المراكز التابعة لكل منطقة
الرياض	5835613	398781.9	19	376
مكة المكرمة	6097077	156151.2	11	94
المدينة المنورة	1614644	162149	6	91
القصيم	1077068	79296.1	10	151
المنطقة الشرقية	3545644	711363.3	10	96
عسير	1756625	80969.8	11	84
تبوك	735682	111795.6	5	64
حائل	551523	123791.1	3	85
الحدود الشمالية	294896	129440.2	2	19
جازان	1253089	15810.4	13	46
نجران	449186	146387.4	7	52
الباحة	387717	13341.5	6	37
الجوف	382070	120722.5	2	29
الإجمالي	**23980834**	**2.250.000**	**105**	**1224**

المصدر: الخصائص السكانية للسكان والمساكن من واقع البحث الديموغرافي 1428هـ .

جدول (6) : معامل بيرسون للعلاقة بين عدد المحافظات ومساحة وعدد سكان المناطق الإدارية.

	السكان	المساحة
عدد المحافظات	0.3	0.7
عدد المراكز الإدارية الفرعية	0.7	0.4

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

بدراسة التوزيع الجغرافي للمدن على المناطق الإدارية تصدرت المنطقة الشرقية مناطق المملكة الإدارية من حيث المدن، إذ يتركز بها أكثر من ربع المدن السعودية مع وضوح التسلسل الهرمي لأحجام المدن (جدول 7)، ويمكن تبرير ذلك بوجود البترول في هذه المنطقة وما صاحبه من ظهور أماكن وتجمعات سكانية جديدة في أماكن إنتاج النفط وتكريره كالظهران ورحيمة وبقيق والخبر ورأس تنوره، كما تحول عدد كبير من القرى الصغيرة إلى مدن كالدمام والجبيل. ويليها منطقة الرياض (16.98%) وهي العاصمة السياسية للدولة والملاحظ عدم وجود تدرج هرمي لأحجام المدن بالمنطقة، حيث تستقطب مدينة الرياض لكونها عاصمة الدولة وقطبا جاذبا للخدمات أعداداً كبيرة من السكان من المناطق الريفية والمدن الصغيرة المجاورة للحصول على فرص وظيفية وتعليمية أفضل. ويلي منطقة الرياض منطقتا مكة المكرمة وجازان (10.85%) ثم منطقة عسير فالقصيم، وتتوالى بقية مناطق المملكة.

إن التدقيق في تباين أحجام المدن وأعدادها بين المناطق الإدارية يقودنا إلى تساؤل حول معدلات التركز السكاني في أكبر مدينتين بالمناطق الإدارية بالمملكة (جدول 8). حيث تشير قيم الجدول إلى وجود حركة هجرة داخلية كبيرة من القرى، وهجر المناطق إلى مدنها، ويدلل على ذلك قيم التركز السكاني لأكبر مدينتين في منطقة الرياض (82%) من إجمالي سكان المنطقة، وفي منطقة الحدود الشمالية (85%) وفي منطقة المدينة المنورة (82%) وفي منطقة تبوك (78%) وفي منطقة مكة المكرمة (73%). أما مناطق الباحة وعسير وجازان فقد بقي السكان أقل تركزا في المدن الكبرى، حيث يمثل وجود المقومات الزراعية عاملاً رئيسياً مساعداً على الاستقرار النسبي لسكان القرى والهجر.

جدول (7) : الفئات الحجمية للمدن السعودية
بالمناطق الإدارية 1425هـ – 2004م.

مناطق المملكة	أكثر من 500 ألف	أكثر من 100 ألف – 500 ألف	أكثر من 10.000 – 100.000	5000 – 10.000	مجموع المدن	
					العدد	%
الرياض	1	1	19	15	36	16.98
مكة المكرمة	3	1	10	9	23	10.85
المدينة المنورة	1	1	5	3	10	4.72
القصيم		2	5	7	14	6.60
المنطقة الشرقية	1	6	29	21	57	26.89
عسير		2	9	5	16	7.55
تبوك		1	6	1	8	3.77
حائل		1	1	2	4	1.89
الحدود الشمالية		1	3	0	4	1.89
جازان		1	9	13	23	10.85
نجران		1	2	2	5	2.36
الباحة			5	1	6	2.83
الجوف		2	2	2	6	2.83
الإجمالي	**6**	**20**	**105**	**81**	**212**	**100**

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 2004م.

جدول (8) : معدل التركز السكاني لأكبر مدينتين في كل منطقة إدارية 1425هـ – 2004م.

مناطق المملكة	المدينة (مقر الإمارة)		المحافظات		نسبة سكان المدينتين إلى إجمالي المنطقة %
		%		%	
الرياض	الرياض	76	الخرج	6	82
مكة المكرمة	مكة المكرمة	23	جدة	50	73
المدينة المنورة	المدينة المنورة	65	ينبع البحر	17	82
القصيم	بريده	49	عنيزة	14	63
المنطقة الشرقية	الدمام	22	الإحساء	27	49
عسير	أبها	21	خميس مشيط	26	47
تبوك	تبوك	70	املج	8	78
حائل	حائل	68	الغزالة	18	86
الحدود الشمالية	عرعر	59	رفحاء	26	85
جازان	جازان	21	صبيا	17	38
نجران	نجران	63	شروره	17	80
الباحة	الباحة	25	بلجرشي	16	41
الجوف	سكاكا	54	القريات	35	89
الإجمالي	/	**44**		**25**	**69**

المصدر: خطة التنمية الثامنة، 2005–2009م، ص 223.

خامساً : تقييم التقسيمات الإدارية والتخطيطية بالمملكة العربية السعودية :

تعيش المملكة العربية السعودية اليوم تحديات كبيرة ناجمة عن التحول المستمر إلى اقتصاد عالمي قائم على التكامل المعرفي والمعلوماتية. ولذلك أصبح من الضروري وضع تصور شامل لعملية التنمية يضمن علاج المشكلات التنموية ويدفع التنمية للآفاق المأمولة منها وخاصة تطوير وتنمية شبكة النقل بمستوياتها المختلفة، واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة حسب وفرة المياه، واستغلال الثروة التعدينية والسياحية، وتنمية الموارد البشرية وحسن استغلالها وتوزيعها، وتعزيز عملية التنويع الاقتصادي وتوسعة القاعدة الإنتاجية. وتضم المملكة العربية السعودية ثلاث عشرة منطقة إدارية وسنحاول في هذا الجزء دراسة درجة العلاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان والمتغيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على مستوى المناطق الإدارية من خلال تطبيق معامل ارتباط سبيرمان Spearman coefficient . وقد أظهرت نتائج تحليل سبيرمان (جدول 9) وجود علاقة ارتباطيه بين توزيع السكان وجميع المتغيرات التنموية وهذا بلا شك يرتبط بالدرجة الأولى بأحجام المدن وأعدادها وتوزعها بالمناطق وفقا لنظام المكان المركزي المعتمد عليه كأساس للتخطيط للتنمية بالمملكة حيث يتم توزيع الاستثمارات وتوفير السلع والخدمات بالمدن بناء عليه.

مما لا شك فيه أن التباين في الأنشطة الاقتصادية في الدولة يعكس اختلاف نصيبها من القوى العاملة ومن ثم اختلاف اقتصاديات هذه المناطق. وبدراسة التباين المكاني للتركيب الاقتصادي للقوى العاملة (جدول 10) نلاحظ ان قطاع الفنيون في المواضع العلمية والفنية يسيطر على اكبر نسبة من العمالة في المملكة (23%) مع اختلاف ملحوظ من منطقة لأخرى ويليه في المرتبة الثانية المهن الكتابية (18%) ثم الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية وقطاع الخدمات (13%).

جدول (9) : معامل سبيرمان للعلاقة بين توزيع السكان والمتغيرات التنموية بالمملكة.

المتغيرات التنموية	قيم الارتباط
العاملون السعوديون	0.98
العاملون غير السعوديون	0.97
السجلات التجارية	0.97
رخص المحلات التجارية	0.79
المصانع المنتجة	0.95
الأندية الأدبية	0.95
الأندية الرياضية	0.58
الجمعيات التعاونية	0.77
شبكة الطرق (كم)	0.78
المطارات	0.29
سدود	0.40
مدن صناعية	0.52
فنادق	0.78
غرف تجارية وصناعية	0.11
مدن رياضية	0.59
أستاذ رياضي	0.25
بيوت شباب	0.51

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS.

جدول (١٠) : التوزيع النسبي للسكان المشتغلون حسب المنطقة الإدارية وأقسام المهن الرئيسية لعام (٢٠٠٤م) ١٥سنة فأكثر.

	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	القصيم	المنطقة الشرقية	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	جازان	نجران	الباحة	الجوف	الإجمالي	%
المديرون ومديرو الأعمال	١١,٥٥	١٠,٩٦	٨,٧٨	٩,٨١	٩,٧٨	٨,٦٨	٩,٦٤	٨,٢٥	٨,٤٢	٦,٨٧	٨,٨٩	٨,١٦	٨,٤٣	٣٣٢٧٢٣	١٠,٠٩
اختصاصيون فى المواضيع العلمية والفنية	١٤,٧١	١٣,٥٣	١١,٩٩	١٢,٣	١٢,٥٧	١١,٩٤	١٠,١	١٠,٦٧	١٠,٢٤	١٠,٠٥	٩,٩٩	١٣	١١,٨	٤٢٥١٩٥	١٢,٨٩
الفنيون فى المواضيع العلمية والفنية	٢٠,٨٢	٢٢,٤١	٢٤,٩	٢٨,٥	١٩,٤٦	٢٥,٩٢	١٩,٧	٢٩,٠٣	٢٤,٧٢	٢٨,٧٢	٢٢,٦٣	٣١,٣	٢٩,٢	٧٥٣٧٥٤	٢٢,٨٥
المهن الكتابية	٢٠,٨٤	١٧,٩٥	١٦,٣٥	١٦,٥	١٧,٤٢	١٦,١٢	١٨,٤	١٦,٤٣	١٦,٩	١٣,٨١	١٦,٦٣	١٥,١	١٧,٦	٥٩٢٧٤١	١٧,٩٦
مهن البيع	٦,٣	٧	٦,٥٣	٦,١٧	٧,٢١	٦,٠٤	٧,٥٦	٥,١٢	٦,٢٤	٧,١٥	٩,٢٨	٥,٠٤	٥,٢٨	٢٢٠٠٠٣	٦,٦٧
مهن الخدمات	١٠,٧٥	١١,٦١	١٢,٣٧	١١	١١,٦١	١١,٦٣	١١,٤	١٢,٧٦	١٢,٠٣	١٢,٨	١١,٩٤	١٣	١١,٦	٣٨٠١٠١	١١,٥٢
مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور	٤,١٢	٤,٩٤	٥,٥٤	٥,٣٦	٤,٦٣	٧,٦٨	٧,٨٤	٨	٨,٠٨	٩,١٩	٦,٤	٥,٠١	٥,٦٧	١٧٨٢٠٥	٥,٤
مهن العمليات الصناعية والكيميائية	٣,٧٨	٣,٥٥	٤,١٧	٢,٦٨	٦,٣٩	٤,٤٢	٦,٣٩	٣,٠٧	٥,٠٩	٤	٤,٩٣	٢,٦	٣,٤٦	١٤١٥٩٥	٤,٢٩
المهن الهندسية	٧,١٤	٨,٠٥	٩,٣٦	٧,٧١	١٠,٩٣	٧,٥٨	٨,٩٦	٦,٦٨	٨,٢٦	٧,٣٩	٩,٣١	٧,١٤	٩,٩٥	٢٧٣٨٦٢	٨,٣
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٢٩٨١٧٩	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ص ٨٩.

وبتطبيق مقياس جيبس مارتن للتنوع[1] (جدول 11) نلاحظ أن مناطق الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، المنطقة الشرقية، جازان، عسير، الحدود الشمالية وتبوك سجلت المستوى الأعلى للتنوع على مستوى المملكة (0.89) بينما سجلت مناطق القصيم، حائل، الباحة والجوف مستوى اقل قليلاً (0.88)، ولكن يلاحظ أن التباين المكاني في قيم المؤشر ليس كبيراً.

جدول (11) : مقياس جيبس – مارتن للتنوع لإجمالي القوى العاملة بالمملكة.

مناطق المملكة	مؤشر جيبس – مارتن	مناطق المملكة	مؤشر جيبس – مارتن
الرياض	0.89	حائل	0.88
مكة المكرمة	0.89	الحدود الشمالية	0.89
المدينة المنورة	0.89	جازان	0.89
القصيم	0.88	نجران	0.89
المنطقة الشرقية	0.89	الباحة	0.88
عسير	0.89	الجوف	0.88
تبوك	0.89		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استنادا على الصيغة : $\frac{\text{مج س}2}{(\text{مج س})2}$

(س) = عدد العاملين بكل نشاط اقتصادي (إبراهيم، 1995م، ص 189)

(1) يتراوح مقياس جيبس مارتن للتنوع ما بين الصفر وقيمة واحد صحيح، ويزداد التنوع كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح.

وللتحقق من النتيجة تم تطبيق معدل التنوع الصافي[1] لمقارنة نصيب المناطق الإدارية من القوى العاملة فأظهرت الدراسة أن هناك تباين بين مناطق المملكة في درجة التنوع حيث سجلت مناطق تبوك (0.23) الشرقية (0.26) نجران (0.27) اعلي درجات التنوع في التخصص الوظيفي للعاملين بها بينما سجلت منطقة الباحة درجة تنوع منخفضة (0.42) إذ انخفض معامل تنوعها عن المتوسط العام للمملكة والبالغ (0.33).

جدول (12) : معامل التنوع الصافي لإجمالي القوى العاملة بالمملكة.

مناطق المملكة	معامل التنوع الصافي	مناطق المملكة	معامل التنوع الصافي
الرياض	0.35	حائل	0.38
مكة المكرمة	0.33	الحدود الشمالية	0.30
المدينة المنورة	0.33	جازان	0.33
القصيم	0.38	نجران	0.27
المنطقة الشرقية	0.26	الباحة	0.42
عسير	0.32	الجوف	0.39
تبوك	0.23	**المعدل العام للمملكة**	0.33

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على الصيغة : معامل التنوع الصافي (ل) = $\frac{\text{ح}-\text{ع}}{\text{ص}-\text{ع}}$

حيث :ح = المعامل الخام للمنطقة المدروسة.

ع = المعامل الخام للمنطقة تامة التنوع = 50 (ن + 1) .

ح = المعامل الخام للمنطقة تامة التخصص = 50 ن / ص−ع = 50 (ن−1)

ن = عدد الظاهرات المدروسة في المنطقة.

---

(1) يتراوح معامل التنوع الصافي ما بين الصفر وقيمة واحد صحيح وهو أقصى تخصص وصفر وهو أقصى تنوع.

والخلاصة التي يمكن أن نصل لها أن المملكة العربية السعودية تتكون من مناطق إدارية تتفاوت فيما بينها في المساحات وعدد السكان وأحجام المدن وعددها ونصيب كل منطقة من الاستثمارات والخدمات وجميع ثمار التنمية. وهذا يقودنا إلى التأكيد على ضرورة إعادة النظر في نظام المناطق التخطيطية لمعالجة تفاوت مستويات التنمية بين المناطق، وذلك من خلال تبني فكرة الوحدات التخطيطية حيث تضم كل وحدة تخطيطية عدداً من المناطق الإدارية يتم التعامل معها مجتمعة كوحدة تخطيطية واحدة تتعادل مع بقية الوحدات التخطيطية في الدولة من حيث المساحة وعدد السكان والاستثمارات التنموية والخدمات. وهذا المقترح ليس إلا محاولة للتنظيم لملاحقة التغيرات السكانية والاقتصادية وتوزيع المراكز العمرانية واحتمالات التطور والتغير المستقبلي، خصوصا أنّ الدراسة الإحصائية والخرائط الكمية قد أظهرت خلل التوازن بين المناطق التخطيطية من حيث الأحجام السكانية والمساحية وعدد المحافظات والمراكز الإدارية الفرعية.

ولاشك أن نظام المناطق يعد نقلة نوعية في الإصلاح والتقدم الإداري الذي شهدته المملكة خلال العقدين الماضيين. حيث أضاف النظام بُعدا جديداً في التنظيم الإداري، وأسلوباً جديداً في توزيع الخدمات، ونظاماً مكانياً للتخطيط الإقليمي والدراسات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من إيجابيات هذا النظام، إلا أن استخدامه قابل للتطوير والتحسين كغيره من الأمور الحياتية والشؤون المجتمعية. ولذلك تبنت الدراسة فكرة إعادة توزيع الوحدات التخطيطية مع مراعاة المتغيرات الديناميكية التالية :

- **المساحة والمظاهر الطبيعية للأراضي السعودية :**

تقع المملكة العربية السعودية في الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا، وتشغل أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بنحو 2 مليون كم^2. وتتنوع تضاريس المملكة نظراً لاتساع مساحتها، فسطح المملكة يظهر بأشكال متنوعة تختلف بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. وتبعا لذلك يختلف مناخ المملكة من منطقة لأخرى، وعموماً فإن مناخ المملكة قاري حار صيفاً بارد شتاءاً وأمطارها شتوية ويعتدل المناخ على المرتفعات الغربية والجنوبية الغربية، أما المناطق الوسطى فصيفها حار وجاف وشتاؤها بارد وجاف. وترتفع على السواحل درجة الحرارة والرطوبة وتسقط الأمطار القليلة على معظم مناطق المملكة في فصلي الشتاء والربيع، ماعدا المرتفعات الجنوبية الغربية التي تسقط عليها الأمطار الموسمية الصيفية الغزيرة نسبياَ. وترتفع الرطوبة على السواحل والمرتفعات الغربية معظم أيام السنة وتقل مع الاتجاه نحو الداخل.

- **الموارد البشرية (السكان وقوة العمل) :**

يعدّ العنصر البشري من أهم عناصر التنمية. زاد عدد سكان المملكة حسب المسح الديموغرافي 1428هـ (2007م) إلى 23.980.834 نسمة يعيش أكثر من 75% منهم في مدن صغيرة وكبيرة (تقرير التنمية البشرية، 2003م). ويتباين توزيع السكان على المناطق الإدارية المختلفة تبعا لتباين أوضاعها الاقتصادية التي تتأثر بعدة عوامل منها : موقعها الجغرافي ومناخها، ومواردها الطبيعية والبشرية، وتجهيزاتها الأساسية ومخزونها المادي والمعرفي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة المملكة العربية السعودية لمواجهة تحديات التنمية المتوازنة بين المناطق الإدارية من خلال توفير مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن درجات التباين بينها لا تزال تشكل تحديات ينبغي التعامل معها ومعالجتها من خلال خطط التنمية المتوالية . لقد ركزت خطة التنمية الثامنة على رفع مستوى المعيشة ،تحسين نوعية الحياة، توفير فرص العمل للمواطنين والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والاجتماعية. ويبلغ حجم قوة

العمل الوطنية السعودية حوالي 39.16% من سكان المملكة لعام 2009م ،ويعاني قطاع القوى العاملة من ارتفاع نسبة البطالة حيث تبلغ 2.8%، وانخفاض نسبة مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل الوطنية إذ لا تتجاوز النسبة 18.2% من إجمالي القوى العاملة الوطنية، كما تعاني بعض المناطق الإدارية من قلة نصيبها من الأنشطة الإنتاجية وبالتالي سوء توزيع للسكان والأنشطة، ولن يتحقق ذلك إلا بوجود تقسيم إداري إقليمي جيد (خطة التنمية الثامنة، 2005–2009م).

لقد ركزت خطتا التنمية الأولى والثانية على إنشاء التجهيزات والمرافق الأساسية بالمدن الكبرى مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجدة، ونتيجة لذلك توالت الهجرات السكانية تجاه المدن الرئيسية التي شهدت نمواً كبيراً في مقابل انخفاض سكان المدن الصغرى وسكان الأرياف والبادية (الحماد، 1987، ص 97). ثم توالت خطط التنمية التي هدفت لتحقيق تنمية إقليمية شاملة للمناطق الحضرية والريفية مع التأكيد على أهمية تفعيل دور مراكز النمو لتسهم في تحديد المواقع الملائمة للاستثمارات الحكومية الخاصة بالمدن والقرى المختلفة. ونتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدنها المملكة والتي صاحبت الخطط الخمسية التنموية، وما تبعها من تحركات سكانية نتج عنها نزوح السكان من الأرياف وتركزهم في المدن خصوصا مدن الرياض، جدة ، مكة المكرمة، الدمام مما أدى إلى تدهور الحياة الحضرية بها، وظهور العشوائيات ونشوء مشاكل الفوارق الاقتصادية والبطالة والهجرة الداخلية. مما استدعى ضرورة البحث عن حلول لهذه المشاكل، وهذا لا يمكن حدوثه بدون استحداث تقسيم إقليمي جيد بهدف التخطيط للتنمية لتوفير طاقة استيعابية تتيح استخدام الموارد المتاحة وتوظيفها بشكل جيد لتكوين مناطق إدارية ذات طاقات نمو عالية تساعد في تحقيق الأهداف المرجوة من خطط التنمية.

ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري إعادة النظر في طبيعة تقسيم المناطق الإدارية والإشراف الإداري لزيادة فعاليته والتخلص من بعض السلبيات

التي ظهرت مع تغير الكثير من معطيات الحياة الاجتماعية والإدارية، ويمكن إيجاز الملاحظات التي تستحق التوقف والدراسة في النقاط التالية :

1. اختلاف مقر الإمارة عن المحافظة في كل منطقة إلا أن عدم وجود تسمية متفق عليها للتمييز توقع الباحثين في الكثير من اللبس. فهل يمكن القول "مدينة الرياض وتوابعها" و"مدينة مكة المكرمة وتوابعها" ؟ وإذا أطلق اسم "مدينة الرياض" أو"مدينة مكة المكرمة" فقط على مقر الإمارة، فإن هذا يؤدي إلى اللبس. فمدينة الرياض (مقر إمارة الرياض) يتبعها مراكز عدة يصل عددها إلى 11 مركزاً وعدد 19 محافظة بعضها لا تتصل مكانياً بنطاق مدينة الرياض، ونفس الأمر ينطبق بالنسبة لمدينة مكة المكرمة مقر الإمارة يتبعها ثمانية مراكز من غير المحافظات. مما يؤدي إلى خلط لدى الباحثين والمستخدمين لنظام المناطق والمحافظات، فعلى سبيل المثال، بعضهم يطلق اسم "محافظة" على مقر الإمارة، وبعضهم يسميها "مدينة كذا وتوابعها"، وبعضهم الآخر يطلق عليها مقر الإمارة (مدينة الرياض)، وهكذا. وتشكل الدراسات الجغرافية على مستوى المحافظات صعوبة كبيرة؛ إذ يتطلب الأمر إدخال مقار الإمارات التي يتركز فيها معظم سكان المنطقة الإدارية ومعظم الخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
2. عدم اتصال الرقعة المساحية لبعض المحافظات، إذ تتكون المحافظة من وحدات مكانية منفصلة عن بعضها البعض لوجود وحدات مكانية تابعة لمحافظات أخرى تفصل بين جزء وجزء من المحافظة ذاتها، فعلى سبيل المثال محافظة رياض الخبراء في القصيم تتكون من ستة أقسام غير متصلة. وتتكون بريده (مقر الإمارة) من خمسة أقسام مكانية غير متصلة، وتنقسم محافظتا عيون الجواء والنبهانيه إلى قسمين لكل منهما غير متصلين. ولا يقتصر الأمر على القصيم فقط، بل يتكرر في أكثر من منطقة إدارية (جدول 13 وشكل 7). وهذا التقسيم يشكل عقبة كبيرة تواجه

المخططين على المستويات الإقليمية والمسئولين عن التخطيط لتوزيع الخدمات.

3. التفاوت الكبير بين المناطق الإدارية في مساحاتها. فعلى الرغم من أن التجانس من حيث المساحة ليس ضرورياً، إلا أن من المناسب أن يكون هناك بعض التقارب في المساحات، ما لم يكن هناك مبررات قوية تحول دون تحقيق ذلك، فعلى سبيل المثال، تتفوق محافظة الطائف وهي محافظة تابعة لمنطقة مكة المكرمة الإدارية من حيث المساحة والسكان على بعض المناطق الإدارية مثل الباحة، في حين تشغل مساحة المنطقة الشرقية بما فيها الربع الخالي نحو ربع مساحة المملكة، مما قد يشكل صعوبات إدارية.

جدول (13) : المحافظات المجزأة مكانياً.

المنطقة	المحافظة	عدد الوحدات المكانية	المنطقة	المحافظة	عدد الوحدات المكانية
الرياض	الرياض	2	**القصيم**	بريده	5
عسير	أبها	4		الرس	3
	أحد رفيده	2		النبهانية	2
حائل	حائل	2		عيون الجواء	2
جازان	جازان	4		رياض الخبراء	6
نجران	نجران	2		المذنب	2

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات مصلحة الإحصاءات العامة، إدارة الإحصاءات والمعلومات، خرائط أطلس السكان والمساكن للعام 2004م / 1425هـ.

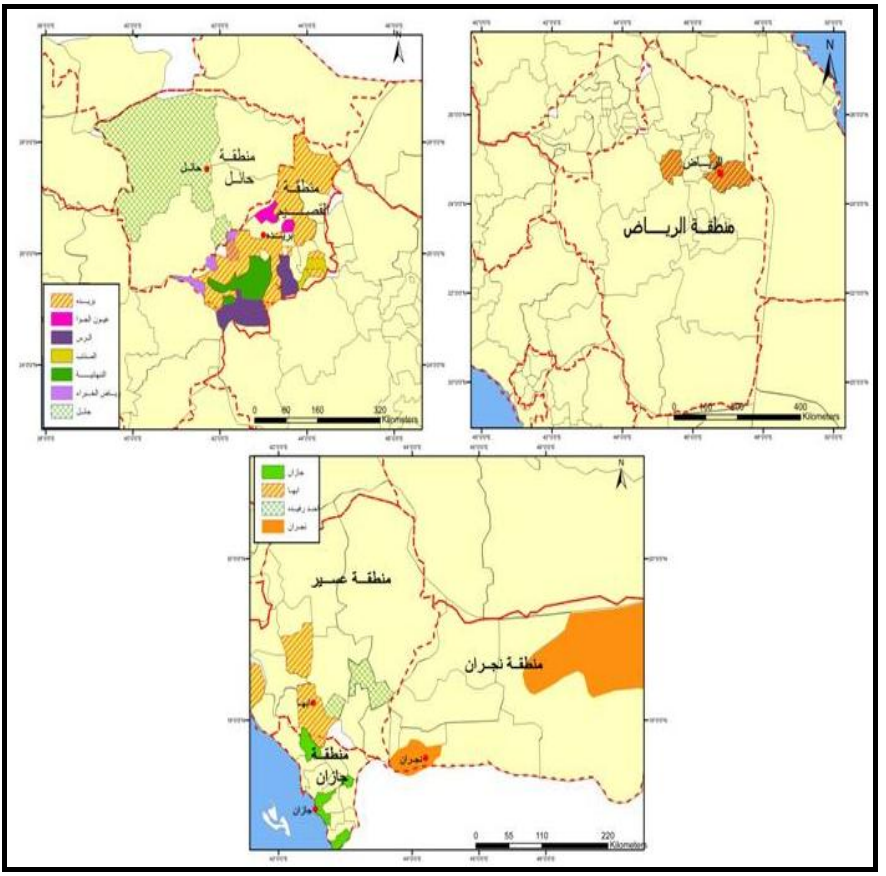

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات مصلحة الإحصاءات العامة، إدارة الإحصاءات والمعلومات،خرائط أطلس السكان والمساكن للعام 2004م /1425هـ.

شكل (7) : المحافظات المجزأة مكانيا.

4. على المستوى العام للدولة من الضروري تبني فكرة الإقليم كمعيار تعتمد عليه الدولة لتنظيم العلاقة بين مناطقها الجغرافية المختلفة من خلال بناء

نموذج هرمي للمناطق التخطيطية بالدولة (شكل 8) يبدأ من التخطيط على مستوى أقاليم تخطيطية كبرى[1] ويليه التخطيط على مستوى المناطق الإدارية ثم مستوى المحافظات مستوى المراكز الفرعية (جدول 14)، على أن يراعى المخطط الفروق الجغرافية بين المناطق وتؤخذ خصوصية كل منطقة في الاعتبار عند صياغة المعايير التخطيطية للخدمات حيث تكون الأقاليم التخطيطية المقترحة[2] أساساً تصنيفياً لشرائح خدمية.

وبالتدقيق في الأقاليم التخطيطية المقترحة نلاحظ شمول الإقليم التخطيطي الأول لمنطقتي الرياض والقصيم اللتين يتركز بهما أكبر عدد من المراكز الفرعية 527 مركزاً وعدد 29 محافظة تربط بين أجزائه أكثف شبكة طرق في المملكة، وقد يعلل ذلك بتعدد وانتشار مراكز العمران البشري في الإقليم التخطيطي خصوصا مع زيادة عدد السكان إلى قرابة 7 مليون نسمة (6.912.681) يتوزع عدد كبير منهم في 50 مدينة (كبيرة، متوسطة وصغيرة) ويحظون بخدمات سبع جامعات حكومية معتمدة، إضافة للعديد من الكليات والجامعات الأهلية، ويغطى الإقليم أربعة مطارات (مطار دولي وآخر إقليمي ومطاران محليان).

---

(1) يقصد بالإقليم التخطيطي جزء من سطح الأرض تتوفر فيه إمكانات اقتصادية (لإعالة سكانه) وتوفر الإمكانات البشرية لنشرها وهو الإقليم الذي تتوفر فيه خاصية معينة تؤهله لأن يكون مجالا حيويا لوظيفة رئيسية تتجاوز أهميتها الوظائف الأخرى في الإقليم (العاني، 2007م، ص 70).

(2) يضم كل إقليم تخطيطي عدداً من المناطق الإدارية المتجانسة مساحيا وسكانيا واقتصاديا وطبيعيا وتشمل الأقاليم التالية : الإقليم التخطيطي الأول يشمل منطقة الرياض والقصيم، الإقليم التخطيطي الثاني يشمل منطقة المدينة المنورة ومكة المكرمة والباحة، الإقليم التخطيطي الثالث يشمل مناطق الحدود الشمالية والجوف وتبوك وحائل، الإقليم التخطيطي الرابع يشمل مناطق نجران وعسير وجازان، الإقليم التخطيطي الخامس يشمل المنطقة الشرقية.

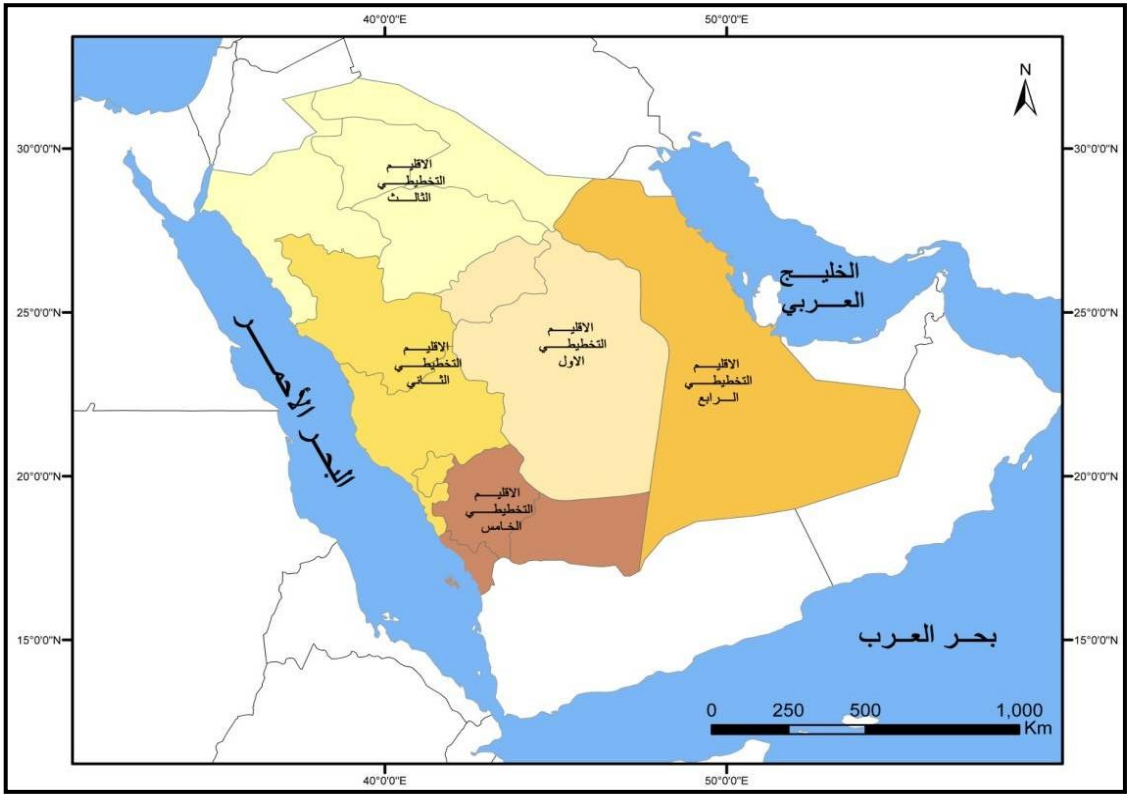

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة.

شكل (8) : المناطق التخطيطية المقترحة بالمملكة العربية السعودية.

جدول (١٤) : الأقاليم الإدارية التخطيطية المقترحة.

الأقاليم التخطيطية	النشاط الرئيسي	المساحة (كم٢)	عدد السكان	المناطق الإدارية	المحافظات	المراكز الفرعية	عدد المدن	مراكز إشعاع علمي حكومية*	المطارات	أطوال الطرق (كم)
الإقليم الأول	الإداري/ الزراعي	٤٧٨٠٧٨	٦,٩١٢,٦٨١	منطقة الرياض منطقة القصيم	٢٩	٥٢٧	٥٠	جامعة الملك سعود /جامعة الإمام محمد /جامعة الأميرة نورة / جامعة القصيم/ جامعة الخرج /جامعة شقراء /جامعة المجمعة	مطار الملك خالد الدولي/ مطار القصيم الإقليمي/ مطار الدوادمي المحلي/ مطار وادي الدواسر المحلي	١٦٣٨٧
الإقليم الثاني	الوظيفة الدينية	٣٣١٦٤١,٧٠	٨,٠٩٩,٤٣٨	منطقة مكة المكرمة منطقة المدينة المنورة منطقة الباحة	٢٣	٢٢٢	٣٩	جامعة الملك عبد العزيز/ جامعة الملك عبد الله للعلوم /جامعة أم القرى/ جامعة طيبة / جامعة الباحة / جامعة الطائف	مطار الملك عبد العزيز الدولي /مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي/ مطار الطائف الإقليمي/ مطار الباحه المحلي/ مطار الأمير عبد المحسن المحلي/ مطار الأمير عبد المجيد المحلي	١٣٠٣٦,٢
الإقليم الثالث	الإداري/ الزراعي	٤٨٥٧٤٩,٤٠	١,٩٦٤,١٧١	منطقة تبوك منطقة الجوف منطقة حائل منطقة الحدود الشمالية	١٢	١٩٧	٢٢	جامعة تبوك / جامعة حائل / جامعة الجوف / جامعة الحدود الشمالية	مطار تبوك الإقليمي/ مطار حائل الإقليمي/ مطار الجوف المحلي/ مطار عرعر المحلي/ مطار القريات المحلي/ مطار رفحاء المحلي/ مطار طريف المحلي/ مطار الوجه المحلي	٧٤٤٩,٦

تابع جدول (١٤) : الأقاليم الإدارية التخطيطية المقترحة.

الأقاليم التخطيطية	النشاط الرئيسي	المساحة (كم٢)	عدد السكان	المناطق الإدارية	المحافظات	المراكز الفرعية	عدد المدن	مراكز إشعاع علمي حكومية*	المطارات	أطوال الطرق (كم)
الإقليم الرابع	**الزراعي/ السياحي**	٢٤٣١٦٧,٦٠	٣,٤٥٨,٩٠٠	منطقة عسير منطقة جازان منطقة نجران	٣١	١٨٢	٤٤	الملك خالد /جامعة جازان / جامعة نجران	مطار أبها الإقليمي /مطار الملك عبد الله الإقليمي / مطار بيشه المحلي/ مطار نجران المحلي/ مطار شروره المحلي	٩١٨١,٢
الإقليم الخامس	**التعديني/ الصناعي**	٧١١٣٦٣,٣	٣,٥٤٥,٦٤٤	المنطقة الشرقية	١٠	٩٦	٥٧	جامعة الملك فهد / جامعة الملك فيصل/ جامعة الدمام	مطار الملك فهد الدولي / مطار الإحساء المحلي / مطار القيصومه المحلي/ مطار حفر الباطن المحلي	٥٩٩٤
الإجمالي	/	**٢,٢٥٠,٠٠٠**	**٢٣٩٨٠٨٣٤**	/	**١٠٥**	**١٢٢٤**	**٢١٢**	**٢٢ جامعة**	**٢٧مطار+**	**٥٢٠٤٨**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات الدراسة.

* هناك العديد من الكليات التقنية بالرياض وجدة والمدينة المنورة والدمام، إضافة لكليتي الجبيل وينبع الصناعيتين. كما يوجد العديد من الجامعات الأهلية في جميع مناطق المملكة الإدارية منها : جامعة دار العلوم، الجامعة العربية المفتوحة، جامعة الأمير سلطان، جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحبة، جامعة الفيصل، كلية اليمامة بالرياض وكلية عفت، كلية دار الحكمة، كلية إدارة الأعمال، أكاديمية سلطان لعلوم الطيران، كلية البترجي، كلية ابن سينا، معهد العواصم للعلوم الصحية بجده، إضافة لجامعة المدينة العالمية بالمدينة المنورة وكلية الباحة العالمية للعلوم.

+ مطارات دولية وإقليمية ومحلية.

أما الإقليم التخطيطي الثاني فيشمل مناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والباحة، ويضم قرابة 222مركزاً فرعياً و 23 محافظة وتربط بين أجزاء الإقليم شبكة طرق تعد ثاني أكثف شبكة على مستوى المملكة. ويضم الإقليم ثاني أكبر مدن المملكة وأكبر موانيها مدينة جده، إضافة لوجود أهم المدن المقدسة بالعالم مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة، ويبلغ إجمالي المدن في الإقليم 39 مدينة مختلفة الأحجام، ويحظى الإقليم بكثافة سكانية كبيرة، فهو الإقليم الأكثر تركزاً للسكان على مستوى المملكة (8.099.438 نسمة) ويضم الإقليم عدداً كبيراً من مراكز الإشعاع العلمي جامعة الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى وجامعة الملك عبد الله وجامعة طيبة وجامعة الباحة وجامعة الطائف، إضافة للكثير من المعاهد الصحية والمهنية والعلمية. كما يوجد بالإقليم مطاران دوليان هما مطار الملك عبد العزيز بجدة، ومطار الأمير محمد بن عبد العزيز بالمدينة المنورة، ومطار إقليمي في مدينة الطائف، وثلاثة مطارات محلية في كل من الباحة والعلا وينبع.

ويضم الإقليم الثالث مناطق تبوك والجوف وحائل والحدود الشمالية، ويلاحظ هنا انخفاض العدد الإجمالي للسكان في هذه المناطق وقلة عدد المحافظات التي تشملها المناطق الإدارية الأربع إلى 12 محافظة مع تجزئة المراكز الفرعية إلى 197 مركزاً بسبب تبعثر مناطق الاستيطان البشري في المنطقة التي تضم 22 مدينة وأربع جامعات حكومية في تبوك وحائل والجوف والحدود الشمالية ومطاران إقليميان في تبوك وحائل وستة مطارات محلية.

أما الإقليم الرابع مناطق عسير ونجران وجازان، ويتركز بالمنطقة قرابة 3.5 مليون نسمة يتوزعون 31 محافظة و 128 مركز فرعي و 44 مدينة متوسطة وصغيرة وبها ثلاث جامعات تقوم بدورها في تعليم وتأهيل أبناء المناطق تتوزع في مقار الإمارات الرئيسية للمناطق (مدن أبها، جازان، نجران).

ويعد الإقليم التخطيطي الخامس الإقليم الأكبر مساحة على مستوى المملكة، لأنه يغطي جزءاً كبيراً من أراضي صحراء الربع الخالي إضافة للجزء المطل على الخليج العربي، وتحظى المنطقة الشرقية بوجود آبار البترول فيها، لذا تركز بها قرابة 3.5 مليون نسمة يتوزعون في 10 محافظات و 96 مركز فرعي و 57 مدينة متباينة الأحجام، وتضم المنطقة جامعات الملك فهد، الملك فيصل وجامعة الدمام، إضافة لعدد من المعاهد والكليات الصحية والمهنية. كما توجد بالمنطقة مطار دولي وثلاثة مطارات محلية في كل من الإحساء والقيصومة وحفر الباطن.

إن تغطية أنحاء البلاد بنظام متكامل من الخدمات يلبي احتياجات السكان هو هدف رئيسي تسعى لتحقيقه جميع خطط التنمية في المملكة، ولكن يظل لكل إقليم تخطيطي هويته المحلية التي لابد من أخذها بعين الاعتبار. فالمنطقة الوسطى (الإقليم التخطيطي الأول) تتميز بإمكاناتها الزراعية المتميزة وإمكانية تنمية النشاط الصناعي بها خصوصا مع تغطية المنطقة بشبكة ممتازة من طرق المواصلات ووجود عدد من الأسواق التجارية الهامة بها. في حين يتميز الإقليم الغربي (الإقليم التخطيطي الثاني) بوجود الصناعات البترولية في مدينة ينبع مما يشكل إمكانية لإقامة قطب نمو صناعي في المنطقة يدعم التنمية المستمرة لنشاط التجارة والحج والسياحة في المدن الرئيسية والزراعة في الأرياف. بينما يتميز الإقليم الشمالي (الإقليم التخطيطي الثالث) بالنشاطات الزراعية والتعدينية التي تحتاج للدعم لاستقطاب الكوادر البشرية وإنعاش المراكز الحضرية بها. أما المنطقة الشرقية (الإقليم التخطيطي الرابع) فتتميز بالصناعات البترولية، إضافة لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية، في حين تتسم المنطقة الجنوبية بإمكانات زراعية وسياحية متميزة، إضافة إلى النشاطات التعدينية والصناعية. والسؤال الذي يتبادر للذهن هنا هل المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة قابلة للتطبيق بنجاح على جميع المناطق التخطيطية أم أنها تحتاج للتعديل لتكون أكثر مرونة بما

يتلاءم مع الشخصية الجغرافية لكل منطقة كما اتضح سلفا، وبالتالي يتلاءم مع الاحتياجات المستقبلية لكل منها ؟

سادساً : معايير تخطيط الخدمات بالمملكة العربية السعودية :

ترتكز معايير الخدمات على مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تساعد في تحديد مواقع وأحجام تلك الخدمات. لقد كان هناك محاولات لتطبيق بعض مفاهيم نظرية المكان المركزي من قبل وزارة الشئون البلدية والقروية فيما يخدم نجاح سياسات التخطيط الحضري والإقليمي بالمملكة. ولذلك اقترحت الوزارة المعايير الفنية التي يتم على بموجبها تحديد عدد وحجم ونطاق تأثير الخدمات العامة بنوعياتها المختلفة من خلال إعداد أدلة الأعمال التخطيطية والبالغ عددها عشرون دليلا، منها دليل المعايير التخطيطية للخدمات الذي أشتمل على[1]: الخدمات الدينية، الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، الخدمات الثقافية، الخدمات البريدية، الخدمات الأمنية، خدمات الدفاع المدني بالإضافة إلى الخدمات التجارية والترفيهية[2].

والجداول والأشكال التالية (جداول 15، 16، 17، 18، 19، 20 وأشكال 9، 10، 11) توضح المعايير المقترحة للخدمات من قبل الوزارة والتي يمكن تطبيقها في المملكة العربية السعودية حيث يتم التعامل مع الاحتياج للخدمة بناء على عدد السكان المطلوب توفير الخدمة لهم. فالخدمات الدينية تشمل المساجد المحلية والمسجد الجامع ومصلى العيد فالمسجد المحلي هو نواة المجموعة السكنية يوفر الخدمة الدينية لحجم سكاني محدود، أما المسجد الجامع فيؤدي وظيفة المسجد المحلي إضافة لصلاة الجمعة. ويراعى في موقع المسجد أن يكون

---

(1) تقترح الدراسة إضافة دليل للخدمات البنكية والمصرفية.

(2) تم مناقشة الخدمات التجارية والترفيهية بدليل منفصل.

جدول (١٥) : المعدلات التخطيطية للمسجد المحلي والمسجد الجامع ومصلى العيد.

	عدد السكان المخدومين	نطاق الخدمة بالمتر/مصلي	السعة		نصيب المصلي من المساحة (م٢/مصلي)
			عدد المصلين الرجال من إجمالي العدد المخدوم	عدد المصليات من إجمالي العدد المخدوم	
المسجد المحلي	٧٥٠-١٥٠٠	١٥٠-٢٠٠	٢٠٠-٦٠٠	لا يشترط توفر مصلى نساء	١,٢ -١,٣
المسجد الجامع	٣٠٠٠-٧٥٠٠	٥٠٠-٨٠٠	١٢٠٠-٣٠٠٠	٢٠٠-٥٠٠	١,٥-١,٨
مصلى العيد	٥٠,٠٠٠	١-١,١	٨٠ % من حجم سكان التجمع العمراني أو المدينة		

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص ص ٥-٧.

جدول (١٦) : المعدلات التخطيطية للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية (بنين وبنات).

	عدد السكان المخدومين	نطاق الخدمة بالمتر	العدد الإجمالي للتلاميذ من إجمالي العدد لمخدوم	عدد التلاميذ بالمدرسة (السعة)	عدد الفصول	عدد التلاميذ بالفصل الواحد	نصيب التلميذ من المساحة (م٢/طالب)
رياض الأطفال	١٥٠٠-٢٠٠٠	٢٠٠-٣٠٠	٩٠-١٨٠	/	٢-٨	/	٥-١٠
المدارس الابتدائية	٢٠٠٠-٦٠٠٠	٥٠٠	٤٨٠-٩٦٠	٢٤٠-٧٢٠	١٢-٢٤	٢٠-٣٠	١٥-٢٥
المدارس المتوسطة	٦٠٠٠-١٠٠٠٠	٧٥٠	٥٤٠-٩٠٠	٢٤٠-٦٠٠	١٢-٢٠	٢٠-٣٠	٢٥-٣٠
المدارس الثانوية	١٠٠٠٠-٢٠٠٠٠	٢٥٠٠	١٧٥٠-٢٨٠٠	٣٦٠-٩٠٠	١٨-٣٠	٢٠-٣٠	٢٥-٣٠

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص ص ٧-١٠.

بعيدا عن الضجيج والضوضاء وأن يكون في مكان يسهل الوصول إليه، كما لابد أن يشتمل المسجد على الخدمات العامة من أماكن وضوء ودورات مياه ومكتبة وغرفة للإمام والمؤذن في المساجد المحلية، ولا يشترط وجود مصلى للنساء في المساجد المحلية، والأمر يختلف في المساجد الجامعة التي يشترط فيها وجود مصلى نساء ومكان سكن الإمام والمؤذن. أما مصليات العيد فهي مساحات مفتوحة تقام فيها صلاة العيد، ولا بد من مراعاة وجود مواقف للسيارات وأماكن للوضوء ودورات المياه.

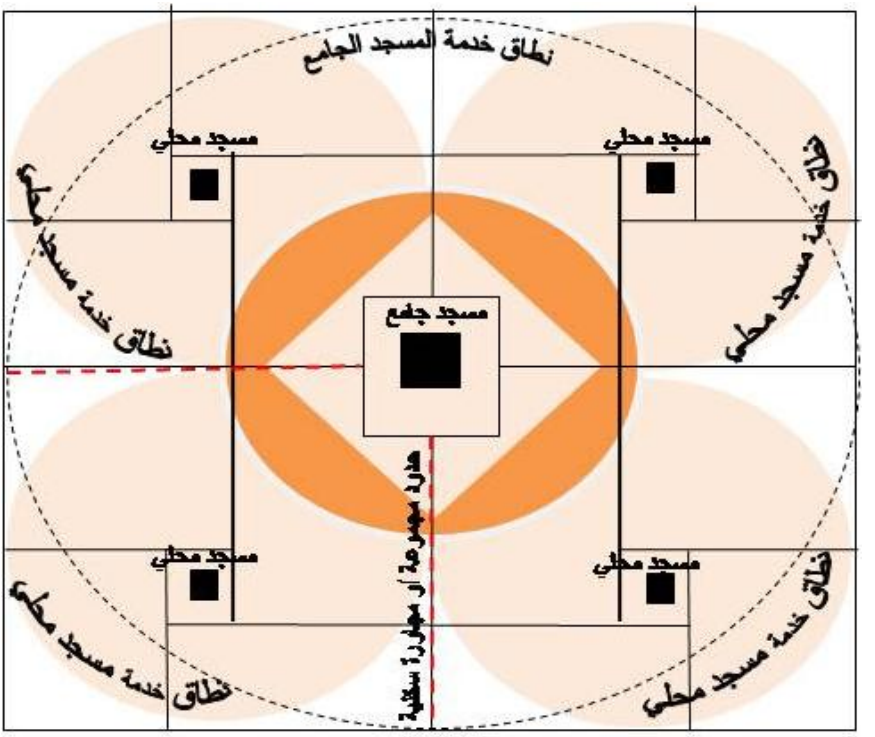

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استنادا بيانات وزارة الشئون البلدية والقروية، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص 6.

شكل (9) : المعدلات التخطيطية للخدمات الدينية 2005م.

أما الخدمة التعليمية فتشمل رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية للبنين والبنات، ويشترط وجود الحضانة أو الروضة في كل مجاورة تضم 1500 نسمة، وكذلك الحال مع المدارس الابتدائية، ولكن الحد الأدنى من السكان الذين تخدمهم يجب أن لا يقل عن 3000 نسمة، ويزيد العدد إلى 6000 نسمة للمدرسة المتوسطة و 10000 نسمة للمدرسة الثانوية، أما المدارس المهنية أو الفنية فهي تخدم مدينة أو تجمعا لعدد من القرى. ويشترط أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن الضجيج والتلوث والدخان والغبار، وأن يكون موقع المدرسة في مركز الحي السكني أو المجاورة أو بين المجاورات يخدمها طريق تجميعي وأن تبعد مدارس البنات عن البنين، وأن لا تقام مدارس البنات بجوار مباني إدارية عامة أو أسواق أو مجمعات حكومية.

أما بالنسبة للخدمات الصحية فتشمل مراكز الرعاية الصحية الأولية على مستوى الأحياء والمجاورات السكنية والقرى، والمستشفيات العامة والمستشفيات المتخصصة على مستوى المدينة والتجمعات العمرانية المحيطة بها.

وهناك أمور لابد من أخذها بعين الاعتبار عند اختيار موقع المستشفى أو المركز الصحي، مثل أن يتميز الموقع بسهولة الوصول وأن يكون بعيدا عن الضجيج والتلوث والدخان والغبار، وأن تتوفر 6 مواقف للسيارات لكل 100 $م^2$ من مساحة المباني الطابقية (دليل المعايير التخطيطية للخدمات، 2005م، ص ص 11-13).

أما بالنسبة للخدمات الأمنية فتتمثل بمراكز الشرطة ومراكز الدفاع المدني. وهناك معايير تخطيطية تحدد بدورها كفاءة مراكز الشرطة منها: الخصائص السكانية (تركيب السكان وتوزيع الكثافات السكانية وخصائصهم الاجتماعية) وأنماط الأنشطة الاقتصادية للسكان والمعدلات النسبية لحدوث الجرائم، وتشمل خدمات الشرطة مراكز الشرطة المحلية (على مستوى حي أو قطاع سكني) ومراكز الشرطة الرئيسية (على مستوى المدينة ونطاقها) (دليل المعايير التخطيطية للخدمات، 2005م، ص ص 11-13).

جدول (١٧) : المعدلات التخطيطية لمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات العامة والتخصصية.

	عدد السكان المخدومين	نطاق الخدمة بالكيلومتر	عدد الأسرة لكل ألف نسمة	نصيب السرير الواحد من المساحة (م٢)	نصيب الفرد من المساحة (م٢/فرد)
المراكز الصحية	٤٠٠٠-١٥٠٠٠	٠,٨٠٠	/	/	٠,١٢ _ ٠,١٥
المستشفيات العامة	٢٠٠٠٠ _ ٢٥٠٠٠٠	٢٠	٢ _ ٤	١٥٠ _ ٢٥٠	/
المستشفيات التخصصية	١٥٠٠٠٠_٣٠٠٠٠٠	٣٠	٠,٥ _ ٢	١٥٠_ ٢٥٠	/

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص ص ١١-١٣.

جدول (١٨) : المعدلات التخطيطية لمراكز الشرطة المحلية والرئيسية ومراكز الدفاع المدني.

	عدد السكان المخدومين	نطاق الخدمة بالكيلومتر	نصيب الفرد من المساحة (م٢/فرد)
مركز الشرطة المحلي	٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠	٣ - ٥	٠,٠٦-٠,١
مركز الشرطة الرئيسي	٨٠٠٠٠-٢٥٠٠٠٠	٣٠	٠,٠٢-٠,٠٤
مركز الدفاع المدني	١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ سيارة لكل ١٥٠٠٠-٢٥٠٠٠ نسمة	١,٢-١,٦	٠,٠٥-٠,١٠

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص ص ١١-١٣.

جدول (١٩) : المعدلات التخطيطية للخدمات التجارية.

	نصيب الفــرد من المساحة التجارية	متوسط مساحة المحل التجاري	معدل مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للمحل الواحد	مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للمحل الواحد	المساحة الإجمالية للمحل مع الممرات والفراغات
على مستوى المجاورة السكنية	٠,٢٥ _ ١,٥ م^{٢}	٣٠_٥٠ م^{٢}	٢/١ مساحة المحل	١٥_٢٥ م^{٢}	٤٥_٧٥ م^{٢}
على مستوى الحي السكني	٠,٤٥ _ ١ م^{٢}	٣٠_٥٠ م^{٢}	٣/١_٢/١ مساحة المحل	١٥_٢٥ م^{٢}	٤٥_٧٥ م^{٢}
على مستوى مركز المدينة	المدن الصغيرة ٠,٤٥–١ م^{٢} المدن المتوسطة ١–٢ م^{٢} المدن الكبرى ١,٤–٤ م^{٢}	/	/	/	/

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص ص ٧–١٠.

المدن الصغيرة أقل من ٣٠ ألف نسمة، المدن المتوسطة ٣٠–١٠٠ ألف نسمة، المدن الكبرى أكبر من ١٠٠ ألف نسمة.

جدول (٢٠) : المعدلات التخطيطية للخدمات الترفيهية.

	مساحة الأرض (هكتار)	عدد السكان (ألف نسمة)	دائرة الاستخدام	نصيب الفرد من المناطق الترفيهية (م٢/نسمة)	المستويات (الوحدات) التخطيطية
حديقة المجموعة	٠,٣ – ٠,٨	٠,٩ – ١,٢	٥ دقائق	٠,٣٠ – ٠,٨٣	مجموعة سكنية ٩٠٠ – ١٢٠٠ نسمة
ملاعب الأطفال	٠,٦ – ٠,٩	٠,٢ – ٠,٩	٥ دقائق	٠,٤٠ – ١,٦٧	مجموعة سكنية ٩٠٠ – ١٢٠٠ نسمة
حديقة المجاورة	٠,٥ – ٠,٤	٣ – ٥	٥ – ٧ دقائق	٠,٨٠ – ١,٦٦	تجمع سكني ٣٠٠٠ – ٥٠٠٠ نسمة
ملاعب المجاورة	٠,٦ – ٠,٣	٣ – ٥	٥ – ٧ دقائق	٠,٧٠ – ١,٢٠	تجمع سكني ٣٠٠٠ – ٥٠٠٠ نسمة
حديقة الحي	١– ٠,٥	١٠ _١٥	٥ – ٧ دقائق	٠,٣٣ – ١,٠	حي سكني ١٠ – ١٥ ألف نسمة
ملاعب الحي	٣,٥ – ١,٥	١٠ – ١٥	٥ – ١٠ دقائق	١ – ٢,٥٠	منطقة سكنية ٣٠ – ٤٥ ألف نسمة
حديقة القطاع	٦ – ٢	٣٠ – ٤٥	١٥ – ٢٠ دقيقة	٠,٧٠ – ١,٢٠	قطاع ٩٠ – ١٣٥ ألف نسمة
حديقة المدينة	٧	١٠٠ فأكثر	متغيرة	متغيرة	مدينة ٤٠٠ألف فأكثر
المراكز الترفيهية	٠,٥	المدينة	متغيرة	متغيرة	مدينة ٤٠٠ألف فأكثر
التخييم	متغيرة	المدينة	متغيرة	متغيرة	مدينة ٤٠٠ألف فأكثر
حدائق متخصصة	متغيرة	المدينة	متغيرة	متغيرة	مدينة ٤٠٠ألف فأكثر
المنتزهات العامة	متغيرة	المدينة	متغيرة	١_٢ م٢/نسمة	مدينة ٤٠٠ألف فأكثر

المصدر: وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص ص ١٧–١٩.

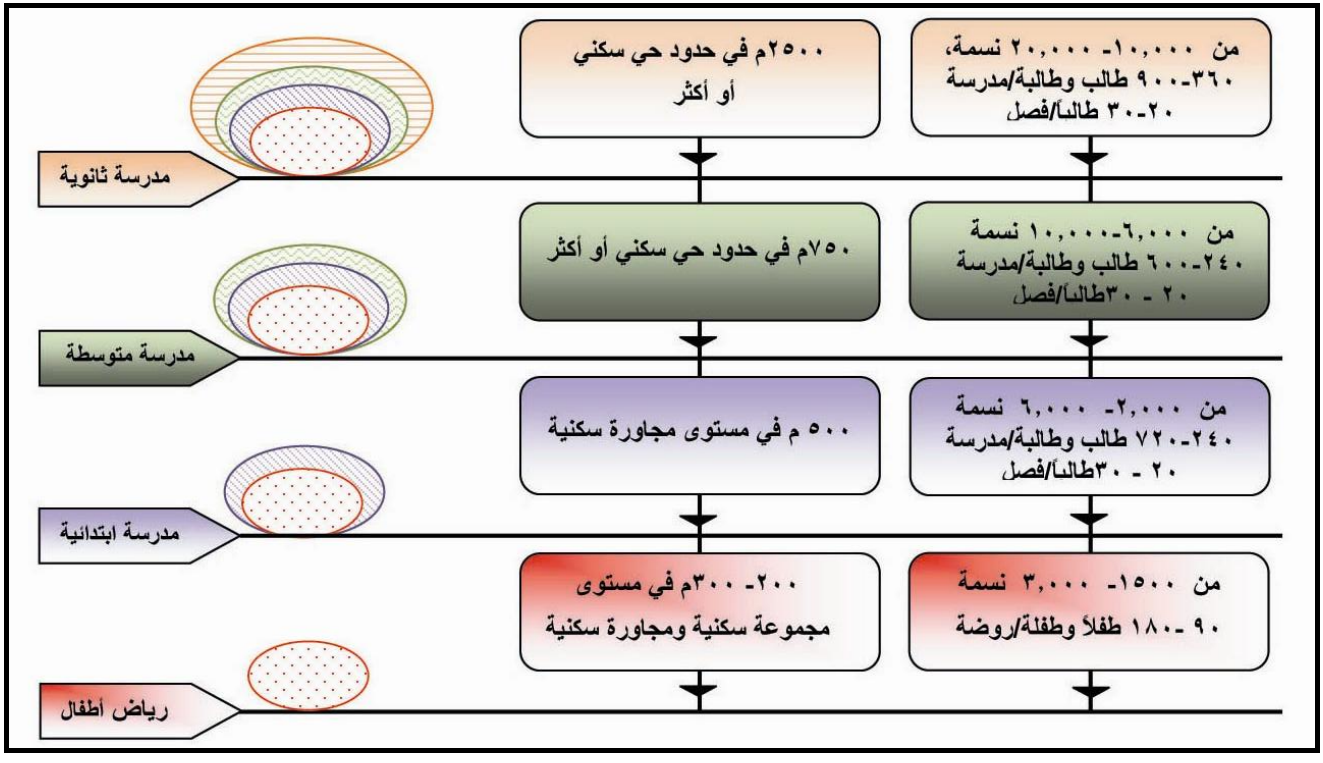

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات وزارة الشئون البلدية والقروية، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص ص 7–10.

شكل (10) : المعدلات التخطيطية للخدمات التعليمية 2005م.

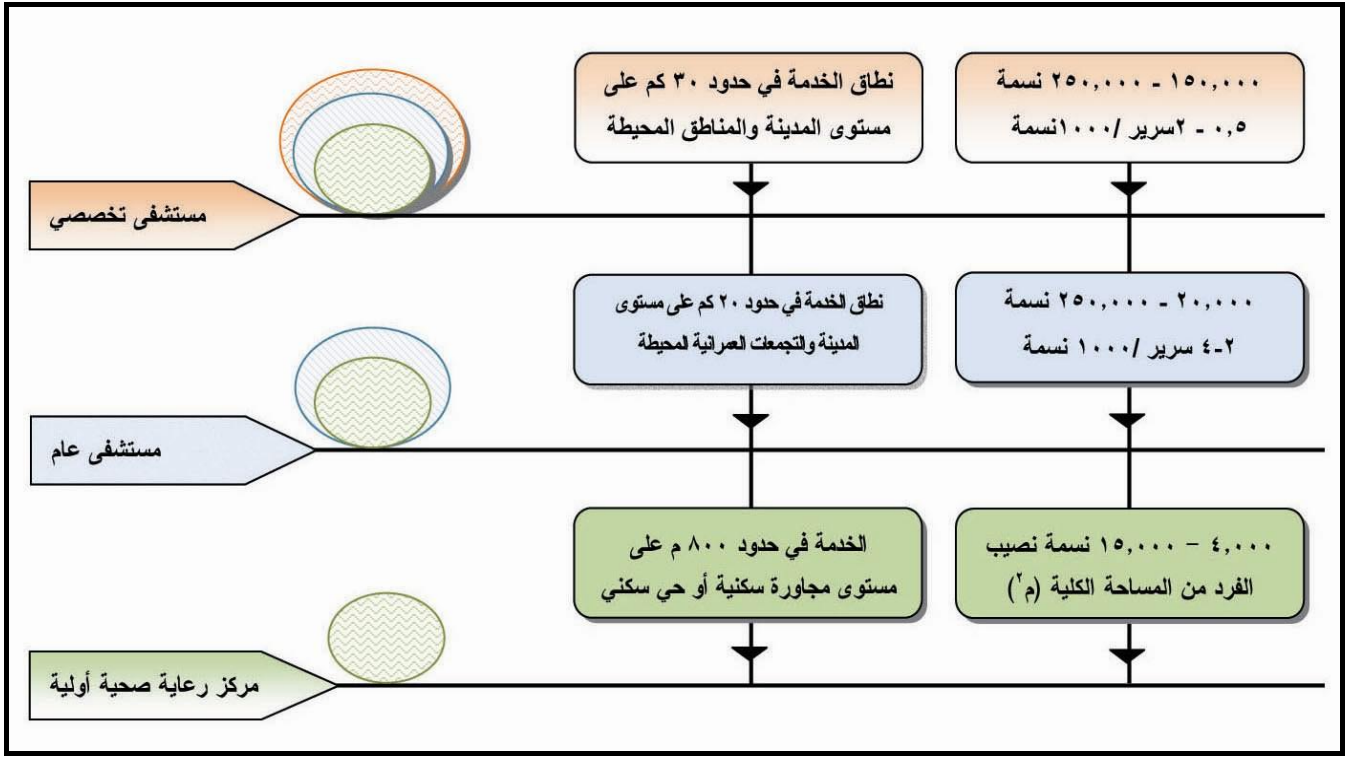

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات وزارة الشئون البلدية والقروية، دلائل الأعمال التخطيطية، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، ص ص 11-13.

شكل (11) : المعدلات التخطيطية للخدمات الطبية 2005م.

ومن المهم عند اختيار موقع مراكز الشرطة مراعاة طبيعة التكوين العمراني للمنطقة المخدومة، تضاريس المنطقة، طبيعة وعروض الطرق المستخدمة وكثافة واتجاهات الحركة المرورية في المنطقة (دليل المعايير التخطيطية للخدمات، 2005م، ص ص 15-16). أما مراكز الدفاع المدني فهناك معايير لابد من توفرها في الموقع الجغرافي لوحدات الدفاع المدني منها :تقليل زمن الرحلة إلى مواقع الحوادث عن 4 دقائق من وقت تلقي البلاغ، وتغطية منطقة الخدمة بالمستوى والنوعية المطلوبة من الخدمة. ومن المفضل وجود مراكز الشرطة والدفاع المدني في وحدة واحدة.

أما الخدمات التجارية فإن نطاق خدمة المراكز التجارية يتباين بناء على عدة اعتبارات منها: حركة السكان التي تتباين تبعا لتأثير عامل المنافسة التجارية وعامل سهولة الوصول، أيضا يختلف نطاق خدمة المراكز التجارية في المدن الكبرى (الميجابولس) عن المدن الصغرى بسبب اختلاف حجم المدينة وعدد السكان ودخلهم الاقتصادي، كما يتفاوت نطاق خدمة المراكز التجارية تبعا لاختلاف مستوى الخدمة ووسيلة الوصول، فسلع الاحتياج اليومي للسكان يجب أن لا تزيد مسافة المشي إليها عن 500 م في المجاورة السكنية، بينما لا تزيد المسافة عن 1200 م للسلع التي تزيد عن الاحتياج اليومي على مستوى الحي السكني، وغالبا ما يتم الوصول إلى خدمات مركز الحي بالسيارة أو بوسائل النقل المختلفة. ويتفاوت نطاق الخدمة حسب طبوغرافية الموقع إذ تقل المعدلات في المناطق الجبلية.

أما المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية فهي تعتمد أساسا على التوزيع السكاني وكثافة التجمعات والمناطق السكنية والإمكانات الطبيعية المتوفرة في المناطق التي يتم اختيارها كمواقع للخدمة كأن يكون موقع المنتزه مناسبا حسب غرض الاستخدام، ويفضل أن يكون خارج نطاق توسع المباني في مكان آمن

بعيدا عن حركة السيارات السريعة، أيضا الاستفادة من طبوغرافية الأرض والمحافظة على طبيعة الموقع العام عند إقامة المناطق الترفيهية مع توفير بعض عناصر التنسيق التي تجذب النظر كالكباري المعلقة أو البحيرات الصناعية أو المجسمات النباتية أو زراعة بعض النباتات النادرة. ولا بد أن تضم المنطقة الترفيهية العديد من الأنشطة كالمنطقة الرياضية (الملاعب وحمامات السباحة وملحقاتهم) ومباني للمراكز الترفيهية، منطقة الاسترخاء والتنزه وقطاع يؤمن خدمات للقاعدة الترفيهية (دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية، 2005م، ص ص 5-7).

لقد شكلت المعايير السابقة الإطار العام الذي يتم من خلاله تقدير الاحتياج الفعلي للخدمات، ولكن تظل التفاصيل الخاصة بالمناطق تحتاج للمزيد من التدقيق لتكون الخدمة متناسبة مع الشخصية الجغرافية للمكان وملبية لاحتياجات الإنسان. ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة القائمة على التعامل مع المناطق التخطيطية كوحدات جغرافية مستقلة لكل منطقة خصوصيتها التي تفرض معايير محلية للخدمات تتناسب مع الشخصية الجغرافية للإقليم، بدون أن يخرج هذا عن الإطار العام للخطط التنموية الوطنية. فالمنطقة التخطيطية الأولى وتشمل منطقة الرياض الإدارية وما حولها تعاني مشكلة استحواذ مدينة الرياض على 80.2% من سكان منطقة الرياض الإدارية (الإستراتيجية العمرانية الوطنية، 2000م، ص 36) وعدم وجود تسلسل هرمي للمراكز الحضرية للمدن بالمنطقة مما يزيد فجوة التباين الحضري بين مختلف أجزاء المنطقة لاستمرار نزوح السكان من المناطق الريفية، مما يؤدي إلى صعوبة استغلال الموارد الطبيعية المنتشرة في مواقع بعيدة عن مراكز التركز السكاني نتيجة لضعف البنية الأساسية والقاعدة الاقتصادية للمدن المتوسطة والصغيرة، أو لعدم توفير حجم سوق مناسب بها، ولتفادي ذلك لابد من دعم المدن المتوسطة والصغيرة

سكانياً وتحسين مستوى الخدمات بها بما يؤهلها لجذب استثمارات القطاع الخاص في مشروعات إنتاجية توفر فرص عمل مجزية تشجع على نشر التنمية في أجزاء أخرى من المنطقة. أما المنطقة التخطيطية الثانية والتي تضم مدن الحج تعكس واقعاً عمرانياً وخدمياً مخالفاً لبقية المناطق التخطيطية بالمملكة، فالمنطقة في موسم الحج تحديدا تستنفر أعداداً كبيرة من موظفيها في القطاعات الحكومية والأهلية لخدمة ضيوف الرحمن من لحظة وصولهم إلى المطارات السعودية حتى عودتهم إليها، مرورا بعدد من مدن وقرى المنطقة. بل إن كثيراً من سكان المنطقة يعتمدون على موسم الحج كمصدر دخل لهم، ابتداء بتأجير مساكنهم للحجاج أو العمل في مؤسسات الطوافة التي تستقطب أعداداً من سكان مدن الحج موظفين وطلاب للإشراف على إسكان ونقل وإعاشة وعلاج وإرشاد ضيوف الرحمن، مما يجعل موسمي الحج وشهر رمضان يشكلان فترة ذروة فريدة من نوعها – مع أن الحج يبقى الأكثر من حيث أعداد البشر . حيث يزداد الطلب على جميع الخدمات والمرافق العامة بهذه المدن. وهنا نتساءل هل المعايير التخطيطية للخدمات المطبقة على جميع المناطق التخطيطية بالمملكة مناسبة للتطبيق على مدن الحج ؟ أم أن هذه المدن تحتاج إلى معايير خاصة تتناسب مع مستوى الخدمة المطلوبة لأعداد السكان الكبيرة التي تتردد على بعض هذه المدن طوال العام (خصوصا بعد السماح للمعتمرين بالوفود طوال العام)، وإن سكان مدن الحج بحاجة إلى تقويم دراسي خاص يراعي اعتبارات مواسم الحج وشهر رمضان عند تحديد مواعيد الأجازات الرسمية المعتمدة من المقام السامي لطلاب وطالبات المدارس، إذ كثيرا ما يعاني سكان مدينتي مكة والمدينة من صعوبة الحركة داخل هذه المدن وقت المواسم مما يجعل رحلتي الذهاب والعودة اليومية للمدارس تشكل عبئا كبيرا مما يؤدي الى حدوث الاختناقات المرورية ويعيق الحركة. ونفس الأمر يمكن أن يقال عن موسم

الصيف في مدينة الطائف التي يفد لها أكثر من مليون زائر خلال شهري الصيف من منطقة الخليج العربي ومن باقي مناطق المملكة مما يشكل ضغطاً على الخدمات الترفيهية والتجارية في المدينة. أما المنطقة التخطيطية الثالثة وتشمل المناطق الإدارية الشمالية من المملكة فتعاني من تباعد المسافات بين مدنها المحدودة وقراها المبعثرة مما يسبب نقصا واضحا في الخدمات عموما في المنطقة، مما أدى لهجرة ريفية كبيرة تجاه مدن المنطقة.

إن تحقيق التأهيل الأمثل للكوادر البشرية في إقليم ذي أهمية دفاعية وأمنية كبيرة من شأنه أن يسهم في تشجيع سكانه على الاستقرار في قراهم، وقد يكون ذلك ملائما بتوفير نوعية خدمات تتفق مع احتياجات هذه المناطق لتحقيق الاستثمار الفعال لمقومات النمو بها، كأن تقام معاهد تدريب زراعي لتحسين قدرات سكان الأرياف الإنتاجية من خلال دمج رعي وتربية الماشية مع الزراعة المستقرة في حيازات صغيرة. وكذلك الحال بالنسبة للخدمة الصحية التي توجه لإنشاء مراكز الرعاية الصحية الأولية لخدمة جميع سكان المناطق الريفية، وتغطية المنطقة بشبكة طرق متكاملة تحقق الترابط والتكامل بين جميع أجزائها. في حين يشكل الإقليم التخطيطي الرابع والذي يضم مناطق إنتاج البترول ومراكز الصناعة البتروكيماوية مناطق ذات كيان صناعي موحد يحتاج إلى توفير دراسات ومعلومات مستفيضة عن فرص الاستثمار في المجالات الصناعية والمجالات المكملة لجذب المستثمرين للمناطق التي تتوفر فيها التجهيزات الأساسية، أيضا لابد أن تحظى هذه المناطق بتخصيص إعانات مشجعة للتدريب في الأنشطة الصناعية لزيادة نسبة العمالة السعودية، وتشجيعهم بإعطاء تصاريح وقروض صناعية للصناعات الصغيرة والصناعات المكملة للصناعات البتروكيماوية في مدن المناطق المجاورة للمجمعات الصناعية لدعم الروابط الإنتاجية بين مناطق المجمعات الصناعية، ولا بد أن

يدعم ذلك بتغطية خدمية متميزة تجعل هذه المناطق عنصر جذب لساكنيها. أما الإقليم التخطيطي الخامس (المنطقة الجنوبية الغربية) فهو إقليم يحظى بقاعدة اقتصادية منوعة ذات طابع جبلي ومقومات زراعية وسياحية مميزة، وبالتالي فالإقليم يحتاج لدعم لخدمات والمرافق والتجهيزات الأساسية التي من شأنها أن تشجع سكانه على الاستقرار به، بل تشجع المستثمرين على الاستثمار فيه من خلال توفير معلومات مستفيضة عن فرص الاستثمار في المجالات الزراعية والسياحية لجذب رؤوس الأموال للمنطقة، إضافة لأهمية تشجيع المستثمرين بإعطاء قروض لإنشاء مشاريع زراعية كبيرة على مستوى المنطقة، وتشجيع قيام مشاريع صناعية قائمة على المنتجات الزراعية المنتجة في المنطقة. كما يمكن أيضا استغلال مقومات الثروة السمكية والسياحية للمراكز العمرانية الواقعة قرب البحر، وجميع ما ذكر سابقا لن يثمر إلا إذا دعمت المنطقة بشبكة طرق ترتقي إلى مستوى الآمال المعقودة على نمو الاقتصاد الزراعي والسياحي للمنطقة.

وعموما يمكن القول أن التجربة السعودية في مجال التخطيط الإقليمي امتازت بخصوصيتها التي استوعبت هدفا أساسيا وهو تحقيق تطوير الإنسان والمكان الذي يوجد فيه وإعادة موازنة الاستثمار بين المناطق بهدف القضاء على التفاوت المكاني، من منطلق تكامل أجزاء الوطن وترابط سكانه سعيا لتحقيق الدور المناط به ليكون فعالا عربيا وإسلاميا وعالميا.

الخاتمة :

تعد دراسة التباين الإقليمي لتوزيع الظاهرات احد أهم شروط التخطيط السليم للتنمية في الدولة، إذ لا يمكن التخطيط لمستقبل الأقاليم بدون التعرف على مقوماتها ومدى التفاوت في توزيع الظاهرات بينها، ومن ثم إعادة النظر في المعايير التخطيطية للخدمات الموجهة لها بما يلبي احتياجاتها. وهذا ما سعت الدراسة لتطبيقه على واقع توزيع الخدمات بالمملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ينتشر السكان على 74% من مساحة الإجمالية للمملكة بينما يظل 25% من المساحة غير مأهول بالسكان وهذا يشير إلى تركز السكان في بعض المناطق وتبعثرهم وتخلخلهم في مناطق أخرى، حيث أظهرت الدراسة تركز 64.6% من إجمالي السكان في مناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية بينما يقل تركزهم في مناطق أخرى.
- بتطبيق معامل ارتباط بيرسون لدراسة مدى ملائمة التقسيم الحالي للمحافظات والمراكز الفرعية مع عدد السكان أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه قوية بين متغيري (0.7) المساحة وعدد المحافظات بالمناطق، وعلاقة ارتباطيه ضعيفة (0.3) بين متغيري عدد السكان وعدد المحافظات. ثم اختلفت النتائج عند دراسة العلاقة بين عدد المراكز الفرعية وعدد السكان إذ سجلت الدراسة علاقة قوية (0.7) وعلاقة ضعيفة (0.4) عند دراسة العلاقة بين عدد المراكز الفرعية والمساحة.
- تصدرت المنطقة الشرقية مناطق المملكة من حيث وضوح التسلسل الهرمي لأحجام المدن، ويليها مناطق الرياض، مكة المكرمة وجازان.
- عند تطبيق معامل ارتباط سبيرمان لدراسة العلاقة بين التوزيع الجغرافي للسكان وعدد المتغيرات التنموية بالمملكة، أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه قويه، وهذا يرتبط بالدرجة الأولى بأحجام المدن وأعدادها وتوزعها

بالمناطق وفقا لنظام المكان المركزي المعتمد عليه كأساس للتخطيط للتنمية بالمملكة.

- بتطبيق مقياس جيبس مارتن للتنوع لمقارنة إجمالي القوى العاملة بمناطق المملكة، لم تظهر الدراسة تباينا مكانيا كبيرا في قيم المؤشر إلا أن مناطق الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، المنطقة الشرقية، جازان، عسير، الحدود الشمالية وتبوك كانت الأكثر تنوعا على مستوى المملكة.
- بتطبيق معدل التنوع الصافي لمقارنة نصيب المناطق الإدارية من القوى العاملة سجلت مناطق تبوك، الشرقية ونجران اعلي درجات التنوع في التخصص الوظيفي للعاملين بها، بينما سجلت منطقة الباحة درجة تنوع منخفضة.
- حددت الدراسة بعض الملاحظات التي تستوجب إعادة النظر في طبيعة تقسيم المناطق الإدارية والإشراف الإداري لزيادة فعاليته والتخلص من بعض سلبياته خصوصا مع تغير معطيات الحياة الاجتماعية والإدارية في المملكة.
- اقترحت الدراسة تبني فكرة الإقليم كمعيار تعتمد عليه الدولة لتنظيم العلاقة بين مناطقها الإدارية من خلال بناء نموذج هرمي للمناطق التخطيطية يبدأ من التخطيط على مستوى أقاليم تخطيطية كبرى يليه التخطيط على مستوى المناطق الإدارية ثم مستوى المحافظات فمستوى المراكز الفرعية، مع مراعاة الفروق الجغرافية بين المناطق والأخذ بالاعتبار خصوصية كل منطقة عند صياغة المعايير التخطيطية للخدمات بها.
- اقترحت الدراسة تقسيم المملكة إلى خمس مناطق تخطيطية متجانسة طبيعيا وبشريا يتم التعامل مع كل منطقة كوحدة جغرافية مستقلة لها خصوصيتها التي تفرض معايير محلية للخدمات تتناسب مع شخصيتها الجغرافية، بدون أن يخرج هذا عن الإطار العام للخطط التنموية الوطنية.

ملحق (1) : أهم المدن السعودية 1425هـ -2004م.

المنطقة الإدارية	المدينة	عدد السكان	المنطقة الإدارية	المدينة	عدد السكان
منطقة الرياض	الرياض	4087152			
الرياض	الخرج	200958	الرياض	عرقه	10822
الرياض	وادي الدواسر	79558	الرياض	ضرما	10267
الرياض	الدوادمي	53071	الرياض	الهياثم	9189
الرياض	الزلفي	52209	الرياض	الارطاويه	8933
الرياض	المجمعة	39875	الرياض	مرات	8673
الرياض	عفيف	39581	الرياض	حريملاء	8442
الرياض	الدلم	34905	الرياض	تمير	8049
الرياض	ليلى	27026	الرياض	حرمه	7381
الرياض	المزاحمية	24224	الرياض	العيينة ومزارعها	7219
الرياض	السليل	23521	الرياض	الغاط	6960
الرياض	شقراء	22791	الرياض	ثادق	6426
الرياض	رماح	18086	الرياض	البديع الشمالي	6332
الرياض	حوطة بني تميم	16261	الرياض	حي القطار	5904
الرياض	الحاير	13473	الرياض	الضبيعه	5716
الرياض	حوطة بني سدير	11726	الرياض	الحلوة	5701
الرياض	ساجر	11437	الرياض	الرويضه	5071
المنطقة الشرقية	الدمام	744321			
المنطقة الشرقية	الهفوف	287841	المنطقة الشرقية	القديح	25269
المنطقة الشرقية	المبرز	285067	المنطقة الشرقية	عنك	21159
المنطقة الشرقية	حفر الباطن	231978	المنطقة الشرقية	الطرف	21004
المنطقة الشرقية	الجبيل	222544	المنطقة الشرقية	النعيريه	20964
المنطقة الشرقية	الثقبة	191826	المنطقة الشرقية	القيصومة	20311
المنطقة الشرقية	الخبر	165799	المنطقة الشرقية	الحليله	16666
المنطقة الشرقية	القطيف	98278	المنطقة الشرقية	البطانيه	16310
المنطقة الشرقية	الظهران	97446	المنطقة الشرقية	المنيزله	16005
المنطقة الشرقية	تاروت	80686	المنطقة الشرقية	العمران	15436

تابع ملحق (1) : أهم المدن السعودية 1425هـ -2004م.

المنطقة الإدارية	المدينة	عدد السكان	المنطقة الإدارية	المدينة	عدد السكان
المنطقة الشرقية	سيهات	66038	المنطقة الشرقية	أم الحمام	15041
المنطقة الشرقية	الخفجي	54464	المنطقة الشرقية	الكلابيه	14569
المنطقة الشرقية	صفوى	45202	المنطقة الشرقية	النابيه	12287
المنطقة الشرقية	رحيمة	41458	المنطقة الشرقية	الذيبيه	12230
المنطقة الشرقية	بقيق	29631	المنطقة الشرقية	القرين	11799
المنطقة الشرقية	العيون	27526	المنطقة الشرقية	أم الساهك	11602
المنطقة الشرقية	العوامية	25279	المنطقة الشرقية	الاوجام	11256
المنطقة الشرقية	الجشه	10718	المنطقة الشرقية	قرية العليا	7574
المنطقة الشرقية	الجارورديه	10389	المنطقة الشرقية	الجرن	7099
المنطقة الشرقية	الجش	10234	المنطقة الشرقية	المركز	6349
المنطقة الشرقية	الجبيل	8946	المنطقة الشرقية	الفضول	5997
المنطقة الشرقية	القاره	8944	المنطقة الشرقية	المطيرفي	5856
المنطقة الشرقية	الجفر	8560	المنطقة الشرقية	بني معن	5365
المنطقة الشرقية	المنصورة	8079	المنطقة الشرقية	البطحاء	5321
المنطقة الشرقية	التويثير	8063	المنطقة الشرقية	جليجله	5263
المنطقة الشرقية	الرميله	7979	المنطقة الشرقية	مليجه	5153
المنطقة الشرقية	الخويلديه	7798	المنطقة الشرقية	المراح	5089
المنطقة الشرقية	التوبى	7602	المنطقة الشرقية	الملاحه	5039
منطقة مكة	جده	2801481			
مكة المكرمة	مكة المكرمة	1294168	مكة المكرمة	خليص	16879
مكة المكرمة	الطائف	521273	مكة المكرمة	الليث	15591
مكة المكرمة	الحوية	132078	مكة المكرمة	الصهوه (البعير)	9367
مكة المكرمة	بحره	59809	مكة المكرمة	أضم	9063
مكة المكرمة	رابغ	40986	مكة المكرمة	ثول	8075
مكة المكرمة	الخرمة	24026	مكة المكرمة	عشيرة	7276
مكة المكرمة	تربه	22836	مكة المكرمة	المويه الجديد	7237
مكة المكرمة	الجموم	21825	مكة المكرمة	المظيليف	7083

تابع ملحق (1) : أهم المدن السعودية 1425هـ -2004م.

المنطقة الإدارية	المدينة	عدد السكان	المنطقة الإدارية	المدينة	عدد السكان
مكة المكرمة	القنفذه	20317	مكة المكرمة	الهدا	6767
مكة المكرمة	القوز	20248	مكة المكرمة	مستوره	6489
مكة المكرمة	رنية	19643	مكة المكرمة	ذهبان	5260
منطقة تبوك	تبوك	441351			
تبوك	املج	33157	تبوك	حقل	22272
تبوك	تيماء	26587	تبوك	ضباء	21939
تبوك	الوجه	25984	تبوك	بدر بن هرماس	5241
منطقة القصيم	بريده	378422			
القصيم	عنيزة	128930	القصيم	قبه	9018
القصيم	الرس	79632	القصيم	الخبراء	6885
القصيم	البكيرية	24629	القصيم	الفويلق	5097
القصيم	المذنب	24039	القصيم	عين بن فهيد	5023
القصيم	رياض الخبراء	14464	القصيم	دخنه	5006
منطقة عسير	خميس مشيط	372695			
عسير	ابها	201912	عسير	محائل	48760
عسير	بيشة	78303	عسير	النماص	23780
عسير	احد رفيده	50080	عسير	ظهران الجنوب	20890
عسير	العلاية	17329	عسير	حلة محيش	8343
عسير	المجارده	14601	عسير	الاثنين	7102
عسير	تنومه	13384	عسير	تثليث	6580
عسير	سراة عبيده	12086	عسير	بحر أبو سكينه	5147
عسير	فرعة طريب	8897	عسير	تباله	5071
المدينة المنورة	المدينة المنورة	918889			
المدينة المنورة	ينبع	188430	المدينة المنورة	مهد الذهب	13771
المدينة المنورة	العلا	29112	المدينة المنورة	العيص	9667
المدينة المنورة	بدر	26633	المدينة المنورة	الثمد	8127
المدينة المنورة	الحناكيه	14379	المدينة المنورة	المحفر	6487
المدينة المنورة	خيبر	14090			

تابع ملحق (1) : أهم المدن السعودية 1425هـ -2004م.

المنطقة الإدارية	المدينة	عدد السكان	المنطقة الإدارية	المدينة	عدد السكان
حائل	حائل	267005			
حائل	الشنان	6139			
نجران	نجران	246880			
نجران	شرورة	62185	نجران	حبونا	6608
الحدود الشمالية	عرعر	145237			
الحدود الشمالية	رفحاء	44889	الحدود الشمالية	العويقليه	11906
الجوف	سكاكا	122686			
الجوف	القريات	100436	الجوف	دومة الجندل	26179
الباحه	الباحة	85212			
الباحة	بلجرشي	39650	الباحة	قلوه	11515
الباحه	المخواه	18991	الباحة	المندق	9144
الباحه	العقيق	12674			
جازان	جازان	100694			
جازان	صبياء	52441	جازان	الجراديه	7236
جازان	ابوعريش	47992	جازان	حاكمه	7176
جازان	صامطة	26362	جازان	المضايا	7041
جازان	بيش	24167	جازان	الشقيري	7041
جازان	ضمد	18056	جازان	المطعن	6951
جازان	احد المسارحه	17931	جازان	الطوال	6278
جازان	الظبية	10500	جازان	مسليه	5985
جازان	الدائر	10500	جازان	مزهرة	5409
جازان	فرسان	10299	جازان	أبو السلع	5371
جازان	البديع والقرفي	8222	جازان	الدرب	5262
جازان	العالية والخضراء	7613	جازان	الحسيني	5229

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، 1425هـ – 2004م.

المراجـع

أولاً : الكتب :

- أبو رمان، ممدوح عبد الله ومحمد جاسم العاني، نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي (2005م)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- إبراهيم، عيسى علي (1995م)، الأساليب الكمية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية.
- الجار الله، احمد (2000م) جغرافية الحضر، شركة ألوان للطباعة والنشر.
- بحيري، صلاح الدين (1994م)، قراءات في التخطيط الإقليمي وجهة نظر جغرافية، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان.
- الجابري، نزهه يقظان صالح (2008م)، جغرافية مراكز الاستيطان بمنطقة مكة المكرمة الإدارية، الطبعة الأولى، مكة المكرمة.
- خير، صفوح (2000م)، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.
- الرويثي، محمد احمد (1995م)، الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية دراسة في الجغرافية الإقليمية، الطبعة الأولى، مكتبة دار التوبة، المدينة المنورة .
- الزوكة، محمد خميس (1998م)، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- سقا، عبد الحفيظ (1998م)، الجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، جده.
- شمعان، أميل جميل (1978م)، مدخل إلى التخطيط الإقليمي المفاهيم النظرية والتطبيق، كتاب مترجم جون كلايسون، مطابع جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، بغداد.

- الشريعي، احمد (2004م)، الدراسة الميدانية أسس وتطبيقات في الجغرافية البشرية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الشريف، عبد الرحمن صادق (2009م)، جغرافية المملكة العربية السعودية، دراسة في الجغرافية البشرية، دار المريخ، جده.
- العاني، محمد جاسم (2006م)، أساليب التحليل الكمي في مجال التخطيط الحضري والإقليمي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- ـــ (2007م)، التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس – نظريات وأساليب، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- علام، احمد خالد وسمير علي ومصطفى الديناري (1995م)، التخطيط الإقليمي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة.
- مشخص، محمد عبد الحميد (1998م)، الجغرافيا البشرية المعاصرة للمملكة العربية السعودية، مكتبة دار جده.

ثانياً : الأبحاث العربية :

- بيرش، براين ومحمد القحطاني ومحمد الربدي (1998م)، التباين الإقليمي في توفير الخدمات التعليمية والصحية واستخدامها، التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، تحرير صالح الهذلول ونارايانان ايدادان، ص ص 263–311، دار السهن، الرياض.
- الجار الله، احمد وعطية محمد الضيوفي (1998م)، التباين الإقليمي في المملكة العربية السعودية تحليل البيئة العاملية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد العاشر، السنة العاشرة، ص ص 272–300، جامعة قطر.
- ـــــ (1997م)، التباين الإقليمي للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد (200)، الكويت.

- الحماد، محمد عبدالله (1987م)، نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق، ندوة المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي، 21–23 مارس 1983م، عماده شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص 31–66.
- خير، صفوح (2000م)، التنمية والتخطيط الإقليمي، وزارة الثقافة، سوريا.
- الزهراني، رمزي احمد (2007م)، التوزع الجغرافي للسكان والمساكن على المحافظات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ذو الحجة 1427هـ / يناير 2007م.
- الشيحة، عدنان وفهد الحريقي (2002م)، نحو تفعيل نظام المناطق كآلية للتخطيط الحضري في المملكة العربية السعودية، www.araburan.net يوليو 2002م.
- عبد الرحمن، محمد وفدغوش المريخي وعبد العزيز الخضيري (1998م)، استراتيجية التنمية العمرانية للمملكة العربية السعودية، التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، تحرير صالح الهذلول ونارايانان ايدادان، ص ص 421–460، دار السهن، الرياض.
- عبد العال، احمد محمد (1997م)، الجغرافية والتنمية الإقليم والإقليمية في الفكر الجغرافي، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد الثامن.
- فدعق، طارق علي (1987م) تحديات مراكز النمو في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية الريفية في المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود بالتعاون مع وزارة الشئون البلدية والقروية، ص ص 13–18.
- المبارك، فيصل، (2004م)، تأسيس الدولة الحديثة التطور الوطني وانعكاساته على التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 11، ابريل 2004م، الكويت.

- الهذلول، صالح ومحمد عبد الرحمن (1997م)، تزايد الأهمية النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة في التنمية الوطنية، دراسة تطبيقية للمملكة العربية السعودية، أبحاث المؤتمر العاشر لمنظمة المدن العربية، دبي، إصدارات المعهد العربي لإنماء المدن، المجلد الأول، ص ص 275–312.
- الهذلول، صالح ومحمد السيد (2001م)، المدن الجديدة بالمملكة العربية السعودية تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية؟، مجلة جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط، مجلد 13، ص ص 1–37.
- الحصين، عبد الله عبد الرحمن، 95 مليارًا لتحلية المياه بالمملكة ورؤية وطنية للمستقبل بـ70 مليارًا، جريدة الجزيرة الالكترونية، العدد 13869، في 8 /9 /2010م.

ثالثاً : التقارير :

- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم 162)، تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، يناير 2003م.
- المملكة العربية السعودية، المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، نظام المناطق، الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم (أ/92) وتاريخ 1412/8/27هـ والمعدل بالأمر الملكي رقم (أ/21) وتاريخ 1414/3/30هـ.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، 1415هـ، وكالة الوزارة لشئون المناطق، نظام الحكم المحلي، المناطق والمحافظات، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- وزارة التعليم العالي، أطلس المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ–1999م.

- المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، إدارة الإحصاءات السكانية والحيوية، الخصائص السكنية والبيئية للمساكن في المملكة العربية السعودية من واقع البحث الديموغرافي، 1428هـ، 2007م.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة، 2005-2009م.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة، وكالة الوزارة لشئون الأبحاث والتنمية الزراعية، إدارة الدراسات والتخطيط والإحصاء، الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي، العدد 21، 2008م / 1429هـ.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية القروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، الإستراتيجية العمرانية الوطنية، 1989م / 1409هـ.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية القروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، الإستراتيجية العمرانية الوطنية – التحليل الفني، 2000م / 1420هـ.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية القروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دليل المعايير التخطيطية للخدمات، 2005م / 1426هـ.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية القروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية، 2005م / 1426هـ.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية القروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، دليل المعايير التخطيطية للمناطق التجارية، 2005م / 1426هـ.
- المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، دليل الخدمات بمناطق المملكة العربية السعودية، الدليل الثالث عشر، 1428هـ-2007م.
- المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، 1425هـ – 2004م.

- المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية القروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن، مشروع المخطط العام لمحافظة جدة، مكتب البيئة، 1422هـ، الجزء الثاني.

رابعاً : الأبحاث الأجنبية :

- Al-Khalifah A.M. and Frisbie W.P. (1989): The Interdependence of The Core and Periphery of The Saudi Arabian Communities – Test For The Ecological Expansion Theory, Ankary K.M. and El-Bushra S. (eds) urban and rural profile in Saudi Arabia, Gebruder Borntraeger, Berlin.
- Peter Hall (1970): The Theory and Practice of Regional Planning, London.

* * *

الإصدارات السابقة
لسلسلة البحوث الجغرافية

1. Dental Conditions of the Population of Maadi Culture as Affected by the Environment. (In English) by "F. Hassan et al." (1996).
2. هضبة الأهرام: أشكالها الأرضية ومشكلاتها، أ.د. سمير سامى، 1997.
3. القرى المدمرة فى فلسطين حتى عام 1952، أ.د. يوسف أبو مايلة وآخرون، 1998.
4. جيومورفولوجية منطقة توشكى وإمكانات التنمية، أ.د. جودة فتحى التركمانى، 1999.
5. موارد الثروة المعدنية وإمكانات التنمية فى مصر، د. أحمد عاطف دردير، 2001.
6. صورة الأرض فى الريف، د. محمد أبو العلا محمد، 2001.
7. القاهرة: الأرض والإنسان، أ.د. سمير سامى محمود، 2003.
8. الماء والأفلاج والمجتمعات العمانية، د. طه عبد العليم، 2004.
9. المناطق الخضراء فى القاهرة الكبرى، د. أحمد السيد الزاملى، 2005.
10. التنمية السياحية بمدينة الغردقة وأثرها السلبى على البيئة، د. ماجدة محمد أحمد، 2005.
11. بين الخرائط التقليدية وخرائط الاستشعار عن بعد، د. هناء نظير على، 2006.
12. الواقع الجغرافى لمدينة سيوة، د. عمر محمد علي، 2006.
13. صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية، أ.د. إبراهيم على غانم، 2006.
14. الجغرافيا الاقتصادية فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2006.
15. الأبعاد الجغرافية للسياحة العلاجية فى مصر، د. فاطمة محمد أحمد، 2006.
16. تحليل جغرافى لحركة النقل على مداخل مدينة المحلة الكبرى، د. عبد المعطى شاهين، 2007.
17. المقومات الجغرافية للتنمية السياحية فى محافظة الوادى الجديد، د. المتولي السعيد، 2007.
18. الهجرة العربية الدائمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 1980 إلى 2004، د. أشرف على عبده، 2007.
19. مياه الشرب فى مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، 2007.
20. الجيوب الريفية المحتواة فى التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة، د. أشرف على عبده، 2007.

21. الأبعاد الجيوديموجرافية لانتخابات مجلس الشعب المصرى عام 2005، د. سامح عبد الوهاب، 2008.
22. الأوقاف الخيرية فى مصر، أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، 2009.
23. صناعة السيارات فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2009.
24. المناخ والملابس فى مدينة الرياض، د. هدى بنت عبد الله عيسى العباد، 2009.
25. قضايا الطاقة فى مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، 2009.
26. الثروة المعدنية فى محافظة المنيا، د. أحمد موسى محمود خليل، 2009.
27. التباينات اليومية لدرجة الحرارة بمدينة مكة المكرمة. د. مسعد سلامة مسعد مندور، 2009.
28. التحليل الجغرافى لدلالة أسماء المحلات العمرانية بمنطقتي عسير وجيزان، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، 2009
29. تحليل جغرافى لمنطقتين عشوائيتين فى مدينة جدة، د. أسامة بن رشاد جستنية و أ. مشاعل بنت سعد المالكي، 2009.
30. الفقر فى غرب إفريقيا، د. ماجدة إبراهيم عامر، 2010.
31. بعض ملامح التنمية العمرانية فى محافظة المجمعة (السعودية)، د. علاء الدين عبد الخالق علوان، 2010.
32. تنمية السياحة البيئية والأثرية بمنطقة حائل، د. عواطف بنت الشريف شجاع علي الحارث، 2010.
33. سكان سلطنة عُمان، د. جمال محمد السيد هنداوى، 2010.
34. التجديد العمرانى للنواة القديمة بالمنصورة، د. مجدى شفيق السيد صقر، 2011.
35. تغير المعطيات المكانية وأثرها فى التنمية السياحية بقرية البهنسا فى محافظة المنيا، د. ماجدة محمد أحمد جمعة، 2011.
36. الاتجاهات الحديثة فى جغرافية الصناعة، أ.د. إبراهيم على غانم، 2011.